

Distr.: General
31 June 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز * *

موجز

يقدم هذا التقرير الذي وضعه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/46.

بعد مرور ثلاثة عشر شهراً على تنفيذ الانقلاب العسكري على الحكومة، لم ينفك مجلس عسكري غير شرعي يشن حرباً بلا هوادة على شعب ميانمار وعلى حقوقه الأساسية. وكانت نتائج ذلك كارثية. فقد قتلت قوات المجلس العسكري 1 600 مدني على الأقل وهجرت ما يزيد على 500 000. ووقع نصف السكان في براثن الفقر. وحسب توقعات منظمة الصحة العالمية حالياً، سيكون هناك في ميانمار هذه السنة ما يزيد على 47 000 حالة وفاة كان يمكن توقيها. ويتعرض ثلاثة عشر مليون شخص لانعدام الأمن الغذائي.

وفي هذا التقرير، يسلط المقرر الخاص الضوء على بعض أشد انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار جسامة في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2021 وشباط/فبراير 2022. وهو يوثق الاعتداءات العنيفة التي يرتكبها العسكر في حق السكان المدنيين، بما فيها الضربات الجوية والقصف بقذائف الهاون والحرق العمد وعمليات القتل خارج نطاق القضاء واستخدام السخرة والدروع البشرية. ويصف الحملة التي يشنها المجلس العسكري لأجل اعتقال نشطاء وصحفيين ومحتجين سلميين وغيرهم من المعارضين وسجنهم. ويوثق تجريم المجلس العسكري للحقوق الأساسية كحرية التعبير والتجمع. ويتحدث أيضاً عما عاشه أولئك الذين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء فترات الاحتجاز.

* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعيد إبتغاء تضمينه أحدث المعلومات.

** درج مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قدم بها فقط.



ومن المرجح أن يشكل العديد من تلك الاعتداءات جرائم في حق الإنسانية و/أو جرائم حرب، وجب تقديم مرتكبها إلى العدالة.

وفي هذا التقرير، يصف المقرر الخاص الجهود التي يبذلها شعب ميانمار لأجل معارضة المجلس العسكري والدفاع عن الأمة. وقد أبان منظمو الاحتجاجات، بزعامة أعداد كبيرة من الشباب بمن فيهم العديد من النساء الشابات، عن مهارة عظيمة وعزيمة صلبة وفكر خلاق في حشد المعارضة رغم التعرض الدائم لخطر السجن أو الموت. وإن المقرر الخاص يستلهم من إصرارهم وجهودهم التي لا تكل ولا تمل.

ولكي تتكلل جهود شعب ميانمار بالنجاح، يحتاج إلى قدر أكبر بكثير من دعم المجتمع الدولي. وينتهي التقرير بتوصيات محددة يحث المقرر الخاص مجلس الأمن والدول الأعضاء على اعتمادها.

المحتويات

الصفحة

4	 مقدمة	أولاً -
5	 عنف المجلس العسكري والهجمات على المدنيين	ثانياً -
6	 ألف - الاعتداءات على المدنيين	
8	 باء - التشريد القسري	
8	 جيم - تدمير الأملاك المدنية	
9	 دال - تقتيل المدنيين	
10	 هاء - السخرة واستخدام المدنيين كدروع بشرية	
11	 حالة الطوارئ الإنسانية	ثالثاً -
12	 عرقلة تسليم المعونة الإنسانية	
13	 اضطراد المجلس العسكري لمعارضيه	رابعاً -
13	 ألف - استمرار المعارضة غير العنيفة	
14	 باء - الاعتداءات على المحتجين السلميين	
15	 جيم - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان	
15	 دال - التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وحالات الوفاة تحت الحراسة	
16	 هاء - المحاكمات والإدانات لأسباب سياسية	
17	 حقوق النساء والفتيات	خامساً -
17	 العنف القائم على نوع الجنس	
18	 حقوق الطفل	سادساً -
20	 حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات	سابعاً -
20	 ألف - حرية وسائل الإعلام	
20	 باء - التقييدات على الاتصال بالإنترنت	
21	 جيم - المراقبة	
22	 تمتع الروهينغيا بحقوق الإنسان	ثامناً -
22	 رد الفعل الدولي	تاسعاً -
23	 توصيات	عاشراً -
Annexes		27
I. Armed engagements and other attacks in Myanmar, 1 February 21–28 March 2022		27
II. December 2021 Bangladesh mission findings and conclusions		28

أولاً - مقدمة

- 1- مر على الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطياً ما يزيد على ثلاثة عشر شهراً، كثُف بعدها المجلس العسكري في ميانمار حربه على شعب ميانمار. وقد صعدَ العسكر اعتداءاته العشوائية على المدنيين باستخدام الطائرات النفاثة وطائرات الهليكوبتر الهجومية والمدفعية الثقيلة، وأحرق جنود قرى عن بكرة أبيها. وتعرض مدنيون ومقاتلون للتعذيب والاغتصاب والإعدام واستُخدموا دروعاً بشرية.
- 2- وإن نطاق هذه الفظائع هائل. فحسب تقديرات متحفظة، قتلت قوات المجلس العسكري 1 600 مدني على الأقل. ولا يزال نحو 10 000 شخص رهن الاحتجاز في الوقت الحاضر بسبب معارضتهم للحكم العسكري، وقد عدل المجلس العسكري القانون بقصد الإمعان في تجريم ممارسة الحقوق الأساسية بما فيها الحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع. وهُجّر أكثر من 500 000 شخص منذ حدوث الانقلاب في 1 شباط/فبراير 2021، فأصبح بذلك عدد الأشخاص المشردين داخلياً في ميانمار يربو على 800 000 شخص. والتمس عشرات الآلاف من الناس الأمان في بنغلاديش والهند وتايلند فلحقوا بنحو مليون لاجئ من ميانمار في الدول المجاورة.
- 3- ومن المرجح أن يشكل العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها المجلس العسكري جرائم في حق الإنسانية وجرائم حرب. فوجب جر المسؤولين عنها إلى المساءلة.
- 4- ويسلط المقرر الخاص الضوء على بعض أشد شواغل حقوق الإنسان خطورة في ميانمار أثناء الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 2021 إلى غاية شباط/فبراير 2022. وهو يوثق الاعتداءات العنيفة التي ارتكبتها العسكر في حق السكان المدنيين، بما فيها ضربات القصف الجوي والقصف بقذائف الهاون والحرق العمد وعمليات القتل خارج نطاق القضاء واستخدام السخرة والدروع البشرية. وقد أفرزت هذه الاعتداءات وفاقمت أزمة إنسانية خطيرة يتخبط فيها البلد، مهددة سبل كسب العيش والصحة وحياة الملايين. ويصف المقرر الخاص حملة المجلس العسكري لاعتقال وحبس آلاف الناشطين والصحفيين والمحتجين السلميين ومعارضين آخرين. وهو يتحدث أيضاً عما عاشه أولئك الذين تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة أثناء فترات احتجازهم. ويصف الأخطار المحددة والصعوبات التي تعترض النساء والأطفال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ويعطي فكرة عما يبذله المجلس العسكري من جهود لأجل تجريم الحقوق والحريات الأساسية وقمعها بوسائل أخرى. ويصف أيضاً الوضع الأليم لحقوق الإنسان بالنسبة لسكان الروهينغيا في ولاية راخين، بمن فيهم أولئك المحبسون في معسكرات مخصصة للأشخاص المشردين داخلياً.
- 5- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، سافر المقرر الخاص إلى بنغلاديش، كجزء من تقييمه العام لحالة شعب الروهينغيا من حيث تمتعه بحقوق الإنسان في ميانمار. وفي مرفق بهذا التقرير، يعرض أفكاره بشأن ذاك السفر، ملاحظاً الدور الذي تقوم به بنغلاديش، شعباً وحكومة، في إنقاذ أرواح أعداد لا تُحصى من الروهينغيا أثناء هروبهم من الهجمات التي تتوخى إبادتهم على يد عسكر ميانمار في ولاية راخين. ويقدم توصيات بشأن حماية ودعم الروهينغيا في معسكرات اللاجئين في كوكسز بازار وفي جزيرة باسان شار.
- 6- ويأتي تقديم هذا التقرير بعد نشر ورقة المؤتمر في شباط/فبراير 2022 التي أعدها المقرر الخاص بشأن بيع الأسلحة إلى عسكر ميانمار⁽¹⁾. وهو يبين، في هذا التقرير، الشواغل التي أثارها

(1) انظر <https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc49crp1-conference-room-paper-special-rapporteur-enabling-atrocities>

في تلك الورقة، ولا سيما أن عدة دول لا تزال تسمح بنقل أسلحة حرب إلى عسكر ميانمار، مع أنها تعلم أن من شبه المؤكد أن تلك الأسلحة ستُستخدم في شن هجمات على مدنيين. وعمليات نقل الأسلحة هذه تنتهك القانون الدولي.

7- وقد قال العديد من الناس في ميانمار - بمن فيهم ضحايا تجاوزات حقوق الإنسان وأفراد أسرهم، سُلِّط على بعضهم الضوء في هذا التقرير - للمقرر الخاص إنهم يشعرون بخيبة عميقة إزاء عدم تحرك المجتمع الدولي بشكل حاسم للمساعدة في منع حدوث فظائع ولمساءلة مرتكبيها. ويكرر المقرر الخاص نداءه إلى مجلس الأمن أن يعتمد قراراً يفرض حظر سلاح وعقوبات اقتصادية محددة الهدف على عسكر ميانمار وبإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهو يبين الخطوات التي ينبغي للدول الأعضاء اتخاذها في ظل عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء. ويلاحظ المقرر الخاص الإجراء القوي والسريع الذي اتخذته دول أعضاء نيابة عن شعب أوكرانيا ويتوسل إلى المجتمع الدولي أن يتصرف بذات القوة والسرعة لأجل حماية شعب ميانمار. فهو أيضاً تحت الحصار الذي يفرضه اعتداء عسكري غاشم ولا هوادة فيه.

8- ويكرر المقرر الخاص الإعراب عن إعجابه العميق بشجاعة شعب ميانمار وبصموده. فهو يستلهم من شجاعة وإقدام الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان الذين كانوا يخطرون بأنفسهم أيما مخاطرة لأجل التحدث معه، كما يستلهم من قدرة الناشطين على إيجاد الحلول والوسائل فقد وجنوا سبلاً جديدة وخلقة لتحدي الحكم العسكري، كما يستلهم من صمود مجتمعات محلية ما فتئت تقوم من كبوتها مراراً وتكراراً إثر التعرض لاعتداءات على مدى شهور عديدة أو سنوات أو عقود. ويشرف المقرر الخاص أن يعرض قصصهم وكلماتهم في هذا التقرير. وهو ممتن أيضاً للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ومجموعات حقوق الإنسان المحلية والدول الأعضاء وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها التي ساهمت في التقرير.

ثانياً- عنف المجلس العسكري والهجمات على المدنيين

9- لا يزال العسكر يعتدي على السكان المدنيين باستخدام الضربات الجوية وقذائف الهاون وإطلاق النار بصورة عشوائية والحرق العمد. وقد تعرض الناس الذين كانوا في حراسة قوات المجلس العسكري للإعدام والتعذيب والاغتصاب واستُخدموا في السخرة وكدروع بشرية. وقد خلفت هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أثراً على مئات الآلاف من المدنيين.

10- وتُرتكب هجمات المجلس العسكري على المدنيين على نطاق واسع وبصورة منهجية. ويشدد المقرر الخاص على أن من المرجح أن تشكل هذه الهجمات جرائم في حق الإنسانية، بما فيها جرائم قتل واسترقاق ونقل قسري وتعذيب واغتصاب وعنف جنسي. وعندما تقع اعتداءات المجلس العسكري في سياق نزاع مسلح فهي من المرجح أن تشكل جرائم حرب بما فيها جرائم القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وتدمير الممتلكات والإجبار على الخدمة في القوات المعادية والنقل غير القانوني والتهريب والاغتصاب والعنف الجنسي وتشريد المدنيين. ويجب أن يُساءل مرتكبو هذه الجرائم ومهندسوها. ونظراً إلى أن هذه الجرائم قد ارتكبت على يد عسكر ميانمار على مدى عقود من الإفلات من العقاب وإلى أنه تمت قيادة تنفيذها ممن يشغلون أعلى الرتب في سلسلة القيادة في الجيش، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف لأجل كفالة المساءلة عنها.

11- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عانت ولايتا شين وكاباه ومنطقتا ساغانغ وماغواي من ارتفاع شديد في درجة العنف حيث استهدفت قوات المجلس العسكري السكان المدنيين والمجموعات المسلحة

المعارضة التي كانت ترد بهجمات غير متكافئة على الوحدات العسكرية. وفي تلك الأثناء، اشتدت حدة النزاع في المناطق الإثنية التي عانت من ويلات الحرب منذ زمن طويل، ومن بينها ولايات شان وكاشين وكابين. ويبدو وقف إطلاق النار القائم ما بين العسكر وجيش أركان في ولاية راخين، والذي بدأ سريانه في أواخر عام 2020، معرضاً للانهايار أكثر فأكثر.

ألف - الاعتداءات على المدنيين

12- على مدى الشهور الستة الماضية، اشتد استهداف العسكر للمدنيين بصورة كبيرة في ميانمار. فقد سجل مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح، الذي يجمع المعلومات التي تبليغ بها وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، حدوث 1 143 اعتداءً على مدنيين، و81 ضربة جوية، و256 اعتداءً باستخدام المدفعية الثقيلة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 على 25 شباط/فبراير 2022⁽²⁾. ففي منطقة ساغانغ وحدها، سُجل حدوث 470 من تلك الاعتداءات أثناء هذه الفترة مقارنة بـ 213 اعتداء في الأشهر السبعة التي تلت تنفيذ الانقلاب العسكري وثلاثة اعتداءات في السنة التي سبقت الانقلاب العسكري. وقد تكون الأرقام الفعلية أكبر. انظر المرفق الأول لمشاهدة خريطة تبين الاعتداءات العنيفة في جميع أرجاء البلد منذ الانقلاب العسكري.

13- وقد استخدم العسكر الطائرات النفاثة والهيلوكوبترات والمدفعية الثقيلة والأسلحة الخفيفة للاعتداء على مدنيين. وتشكل تكتيكات العسكر انتهاكات واضحة لمبدأ التمييز، وهو من مبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية، يوجب على المقاتلين التمييز ما بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية.

14- وحدث تصعيد كبير في استخدام العسكر القصف الجوي على السكان المدنيين. وتجري حالياً حملة قصف كثيف في ولاية كايا والمناطق الحدودية في جنوب ولاية شان، حيث يواجه العسكر مقاومة شديدة من جانب قوات الدفاع الشعبية، وقوة الدفاع عن جنسيات كاريني، وجيش كاريني. فعوض أن يقصر العسكر هجماته على المقاتلين من هاته المجموعات، استهدف المدنيين بوسائل منها تنفيذ ضربات جوية في كبريات مدن المنطقة. ولاحق العسكر أيضاً مدنيين أثناء هروبهم، حيث نفذ هجمات على أماكن توقي مشردين داخلياً.

15- ويصف الوضع في ولاية كايا رجل من ولاية كاريني يبلغ من العمر 26 عاماً، ويعمل لأجل مساعدة المشردين داخلياً وهو نفسه من المشردين داخلياً، قائلاً:

كنا في الماضي نواجه تقييدات على النقل أو السفر. ولكنهم الآن يشنون العمليات العسكرية والضربات الجوية علينا في كل مكان. فلا يمر يوم دون أن يُسمع صوت الهيلوكوبترات والطائرات النفاثة. وهم أحياناً يستخدمون الضربات الجوية لاستهداف المقاومة. ولكنهم أيضاً يستهدفون المدنيين والمشردين داخلياً. وهم، في بعض الأحيان، حتى لو لم يقوموا بهجوم، فإن الهيلوكوبترات تطير في الجو باحثة عن أشخاص. ولديهم نوع آخر من الطائرات التي يستخدمونها فقط لأغراض المراقبة. وبعد يوم أو يومين من مجيء تلك الطائرة، تأتي الطائرات النفاثة لإلقاء القنابل. ولأن الضربات الجوية تستهدف المدنيين فإننا لا نشعر بالأمن.

(2) مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاع المسلح، أداة تصدير البيانات، متاح على هذا الرابط: <https://acleddata.com/data-export-tool/> (تم الاطلاع عليه في 3 آذار/مارس 2022). تم تصنيف البيانات الخاصة بميانمار حسب نوع الحدث الفرعي "اعتداء" تحت نوع الحدث "العنف على المدنيين" وأنواع الأحداث الفرعية "غارة جوية/طائرة بدون طيار" و"قصف/هجوم بالمدفعية/هجوم صاروخي" تحت نوع الحدث "انفجارات/عنف عن بعد". يستخدم المقرر الخاص البيانات المستمدة من المشروع بوصفها تعبر عن شدة القتال ولا يسعه ضمان دقتها بصورة مطلقة.

ونشعر كما لو أن ولاية كاريني قد تحولت إلى ساحة معركة. وبالنسبة لنا، نحن المشردون داخلياً، هربنا من مكان إلى آخر. ونحن نهرب أحياناً بسبب الضربات الجوية وأحياناً بسبب القتال⁽³⁾.

16- وقد تحدث المقرر الخاص إلى رجل من ولاية كاريني قَد ابنتيه البالغتين من العمر 15 سنة و12 سنة، بينما كانتا في أحد المأوي مع مشردين داخلياً آخرين في يوم 17 كانون الثاني/يناير 2022. فقال الرجل:

في حوالي الساعة الواحدة صباحاً، فُصف المخيم، وكانت ابنتي من بين الضحايا. كانتا أختين. ولم أكن متأكداً ما إذا كانت الشظايا أو القنبلة نفسها هي التي وقعت ما بين ابنتي. فقد رميت كلاهما في اتجاه مختلف. وكان بطناهما والجزء الأسفل من جسديهما ممزقين إرباً إرباً⁽⁴⁾.

17- ووصف كذلك الوضع الأليم الذي يعيشه المشردون داخلياً، قائلاً إنه كان على سكان القرى أن يتوغلوا داخل الغابات مع استمرار الاعتداءات على أماكن المشردين داخلياً. وقال إن الآلاف في منطقته يكافحون لأجل إيجاد الغذاء والماء. واختتم بالقول، "نريد أن تعلم الأمم المتحدة حقيقة الوضع في ولاية كاريني⁽⁵⁾ وفي ميانمار. فحقوق الإنسان تُنتهك في بلدنا. هل يمكنكم مساعدتنا بأي وسيلة من الوسائل لأجل تحقيق العدالة الحقّة والحرية الحقّة؟"

18- واستعرض المقرر الخاص تقارير عن اعتداءات وقعت في منطقة لاي كاي كاو، وهي بلدة تقع بالقرب من الحدود ما بين تايلند وميانمار في ولاية كاين. فابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2021، ما انفك العسكر يهاجمون المنطقة بصورة عشوائية مستخدمين المدفعية الثقيلة والطائرات النفاثة والهيلوكوبترات، مما أدى إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين وتسبب في هروب حوالي 10 000 شخص من المنطقة، حيث عبر عدة آلاف الحدود ليدخلوا إلى تايلند. وتفيد تقارير بأن العسكر قصفوا مواقع كان يأوي إليها المشردون داخلياً.

19- وفي شهادة مباشرة أطلعت مجموعة كارين لحقوق الإنسان المقرر الخاص عليها، وصفت فتاة من المشردين داخلياً تبلغ من العمر 17 سنة، من منطقة لاي كاي كاو، شن المجلس العسكري في كانون الأول/ديسمبر 2021 اعتداءات تكاد لا تتوقف: "يطلق مجلس إدارة الدولة⁽⁶⁾ قذائف الهاون حتى نخاف من البقاء هناك. ... فقد كنا هاربين على مدى خمسة أيام وكنا في كل يوم ننام في مكان مختلف. ... وعندما يحدث القتال في المنطقة التي نكون قد هربنا إليها، نضطر إلى الهروب إلى مكان آخر⁽⁷⁾". وقال فلاح يبلغ من العمر 51 عاماً وهو أب لأربعة أطفال: "أثناء الغارات الجوية، ألقى مجلس إدارة الدولة القنابل وأطلق النار من أسلحة أوتوماتيكية [من على متن هيلوكوبترات وطائرات نفاثة] فأمرت السماء رصاصاً [وقنابل]. فلم نكن نشعر بالأمن لنستطيع البقاء هناك، كان علينا أن نهرب⁽⁸⁾".

(3) مقابلة مع مشروع ميانمار لحقوق الإنسان، مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية في كلية الحقوق بجامعة بيل، 11 آذار/مارس 2022.

(4) مقابلة مع المقرر الخاص، 19 كانون الثاني/يناير 2022.

(5) المعروفة أيضاً باسم ولاية كايا.

(6) مجلس إدارة الدولة.

(7) مقابلة مع مجموعة كارين لحقوق الإنسان تم إطلاع المقرر الخاص عليها.

(8) المرجع نفسه.

باء - التشريد القسري

20- ساهم استهداف المجلس العسكري للمدنيين وانتهاكاته المستشرية لحقوق الإنسان في التشريد الداخلي على نطاق واسع مما فاقم الأزمة الإنسانية. فحتى تاريخ 28 شباط/فبراير 2022، كان هناك 873 000 مشرد داخلياً في ميانمار، حسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين⁽⁹⁾. وشُرد نحو 503 000 شخص منذ الانقلاب العسكري، حيث تشرد 235 000 منذ 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهذه زيادة كارثية في التشريد الداخلي في البلد الذي يعاني بالفعل من نزاعات عديدة طال أمدها.

21- وقد أدى القتال الكثيف في ولاية كايا، مقترناً بالضربات الجوية التي نفذها العسكر وتستهدف بلدات ومواقع مدنية أخرى، إلى نزوح جديد لأعداد هائلة من السكان. وجاء في تقارير حديثة أن أكثر من نصف سكان ولاية كايا، البالغ عددهم 300 000 نسمة، قد شردوا بسبب استمرار الضربات الجوية والهجمات التي ينفذها العسكر⁽¹⁰⁾، بمن فيهم 80 في المائة من سكان لُونْكاو، عاصمة ولاية كايا⁽¹¹⁾. وقد تشرد أكثر من 170 000 نسمة داخل منطقة ساغانغ منذ الانقلاب العسكري⁽¹²⁾.

22- ورغم أن العديد من المشردين داخلياً الذين يعيشون في حالات تشرد مطول يقيمون في معسكرات خاصة بالمشردين داخلياً ومجهزة بهياكل أساسية بدائية، فإن العديد من المشردين حديثاً قد وجدوا مأوى لهم في غابات أو في مخابئ أخرى وليس معهم سوى ما استطاعوا حمله من المؤونة عندما هربوا من منازلهم. وكثيراً ما يعوزهم الحصول على الأغذية ومياه الشرب ووسائل الإصحاح والمواد الطبية.

جيم - تدمير الأملاك المدنية

23- بعد أن يهرب المدنيون من منازلهم بسبب الهجمات الجوية والقصف من قبل العسكر، كثيراً ما يقوم الجنود والمليشيات المؤيدة للمجلس العسكري بتدمير المنازل والكنائس والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية. ويبدو أن العسكر يستخدم الحرق العمد وتدمير الأملاك المدنية بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، حيث يتم نهب وحرق القرى وأجزاء كبيرة من المدن تماماً في عدة مناطق من البلاد. وحسب "بيانات لأجل ميانمار"، حتى 7 آذار/مارس 2022، كان العسكر وحلفاؤه قد أحرقوا أكثر من 6 700 منشأة مدنية منذ تنفيذ الانقلاب العسكري⁽¹³⁾. وتُمر أكثر من 4 500 من هذه المنشآت منذ بداية السنة.

24- وفي أيلول/سبتمبر 2021، بعد هجوم على ولاية شين، يقال إن العشرات من الجنود التابعين لعسكر ميانمار قد قتلوا فيه، ألقى العسكر القنابل على مناطق مدنية وأحرق منازل في بلدة تانتلانغ. وفي الشهور التي تلت ذلك، أحرقت قوات تابعة للمجلس العسكري المئات من المنازل والمنشآت المدنية في تانتلانغ. وتُظهر صور الأقمار الصناعية والفيديوهات المسجلة بواسطة الطائرات الآلية نطاق التدمير

(9) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Myanmar emergency update", 7 March 2022.

(10) انظر، على سبيل المثال، Karenni Human Rights Group and Network for Human Rights Documentation, Burma, "The world must know," briefing paper, February 2022. تشير تقارير صدرت منذ وقت قريب عن منظمات غير حكومية موجودة في الميدان في ولاية كايا إلى أن مجموع عدد السكان المشردين ربما بلغ 200 000 نسمة.

(11) UNHCR, "Myanmar emergency overview map", 17 January 2022.

(12) UNHCR, "Myanmar emergency update", 7 March 2022.

(13) بيانات ميانمار، منشور على فيسبوك بتاريخ 9 آذار/مارس 2022، متاح على هذا الرابط:

www.facebook.com/data4myanmar/posts/1571395406561992

وتؤكد شهادة الشهود التي تدل على مسؤولية العسكر عن ذلك⁽¹⁴⁾. وتشير وثائق عسكرية تم تسريبها وتأذن بعمليات لـ "تنظيف" المنطقة إلى أن هناك حملة منظمة للحرق العمد. وتصف الوثائق "عملية تنظيف خاصة" في ولاية شين بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2021 أٌجيز للجنود خلالها استخدام "تكتيكات نقطة الصفر الأرضية"⁽¹⁵⁾. وقد تم تشريد جل سكان تاتلانغ المدنيين. وقام الجنود أيضاً بحرق عدة قرى قريبة.

25- ومنذ أواخر كانون الثاني/يناير 2022، يشن العسكر حملة واسعة النطاق ومنسقة من الحرق العمد من منطقة ساغانغ، يبدو أن الهدف منها هو اجتثاث مقاومة قوات الدفاع عن الشعب وغيرها من المجموعات المسلحة المناهضة للانقلاب العسكري في المنطقة. ويقال إنه تم حرق أكثر من 1 000 بناية في عدة قرى في ظرف خمسة أيام فقط.

26- وقد أحرق العسكر أيضاً منازل أثناء هجماتهم الأخيرة في ولاية كايا. ففي أوائل آذار/مارس 2022، وصف رجل من ولاية كاريني، أحرق منزله في بلدة ديموسو قبل ذلك بيومين، الوضع في هذه المنطقة بينما كان فاراً من هجمات جديدة:

أحرق المجلس العسكري قريتي. فأصبحت خالية من سكانها. ولقي جميع القرى في منطقتي المصير نفسه. ففي بعض القرى لم يحرقوا سوى ثلاثة أو أربعة منازل ثم انتقلوا إلى قرية أخرى. وفي قرى أخرى، أحرقوا جميع المنازل. حتى إذا ما رأوا بعض القرويين أطلقوا عليهم النار أو أحرقوهم أحياء. وسكان القرى يشعرون بالرعب الشديد منهم⁽¹⁶⁾.

دال - تقتيل المدنيين

27- تتفاوت الأعداد التقديرية للوفيات على يد العسكر أو القوات الموالية للمجلس العسكري تفاوتاً كبيراً، على نحو يعكس الاختلافات المنهجية، وصعوبة تسجيل الوفيات على الصعيد الوطني، ونطاق الضاعات التي يرتكبها المجلس العسكري. ومن المرجح أن يبلغ عدد الوفيات بين المدنيين ما لا يقل عن 1 600 وفاة وقد يفوق ذلك العدد بكثير⁽¹⁷⁾. ويتناول المقرر الخاص مسألة حالات القتل الناتج عن التعذيب على حدة في الفقرة 57.

28- وبالإضافة إلى الوفيات ذات الصلة بالهجمات العشوائية، أعدم العسكر بشكل متكرر أفراداً كانوا تحت حراسته، فتم ذلك أحياناً في شكل قتل جماعي لمحتجزين مدنيين. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، أقدم الجنود على مذبحه راح ضحيتها 35 مدنياً على الأقل في بلدة هبروسو، في ولاية كايا⁽¹⁸⁾. وكان من بين الضحايا نساء وطفل واحد على الأقل وعامل معونة ينتسب إلى منظمة إنقاذ الطفولة، وهي

(14) انظر، على سبيل المثال، Carolina Jordá Álvarez, "A month of fires in Thantlang, Myanmar: satellite imagery, thermal anomalies data show numerous burnings", Human Rights Watch, 30 November 2021.

(15) Meg Kelly, Shibani Mahtani and Joyce Sohyun Lee, "'Burn it all down': how Myanmar's military razed villages to crush a growing resistance", *Washington Post*, 23 December 2021.

(16) مقابلة مع مشروع ميانمار لحقوق الإنسان، مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية في كلية الحقوق بجامعة ييل، 5 آذار/مارس 2022.

(17) انظر، على سبيل المثال، Assistance Association for Political Prisoners-Burma, "Daily briefing in relation to the military coup", 11 March 2022 (reporting 1,652 killings by junta forces); and ALTSEAN Burma, "Coups watch special edition: a year of struggle in Burma", 9 February 2022 ("2,610 civilians ... killed as a result of coup-related violence.")

(18) انظر United Nations, "Security Council press statement on situation in Myanmar", 29 December 2021 و Fortify Rights, "Ongoing war crimes in Karenni (Kayah) State, Myanmar: May 2021 to January 2022", February 2022, pp. 16–21.

منظمة إنسانية. وأحرقت جثث العديد من الضحايا لدرجة استحالة التعرف عليها. ويبدو أن أيدي بعض الضحايا كانت مكبلية قبل قتلهم. وقد دأب العاملون في العسكر والمجموعات الموالية للمجلس العسكري على حرق جثث الضحايا في محاولة على ما يبدو لإخفاء الأدلة أو لأجل بث الرعب في قلوب السكان المحليين.

29- وتحدث المقرر الخاص مع أم صبي، عمره 15 سنة، كان من بين أولئك الذين قُتلوا في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021. فقالت للمقرر الخاص إن ابنها كان على متن شاحنة حيث كان يساعد في تسليم شحنة غاز لأجل كسب بعض المال يوم قُتل الجنود:

باكراً في ذاك الصباح، أجاب مكالمتي لكنني لم أتمكن من التواصل معه بعد ذلك إطلاقاً. ولم أكن أعلم ما الذي حصل لابني. وفي وقت لاحق، بلغتنا الأخبار بشأن القتل وحدثنني الناس بما جرى. ... ولم أحصل على الجثمان. ولم أجرؤ على الذهاب إلى هناك. واكتفيت بأن أسأل زوجة السائق [الذي كان راكباً معه]، فقالت إنها رأت ملابس ابني. ... غادر في الصباح ولم يكن يتوقع أنه سيقتل ولا أعرف لماذا قُتل ولدي والآخرين معه. ... إننا نكره الفعل الوحشي المتمثل في تقتيل الناس. ونشعر بالكثير من الألم. وأحياناً ينتابنا البكاء ونحن نتناول الطعام لأننا نفقد ابننا كثيراً⁽¹⁹⁾.

30- وتحدث المقرر الخاص إلى ناشط شاب هرب من منطقة يانغون بعد أن تعرض لاعتداء أثناء احتجاجات سلمية وأصدرت الشرطة أمراً بالقبض عليه. ويختبئ الناشط حالياً في منطقة ساغانغ وهو يتذكر أنه هرب في أحيان كثيرة من اعتداءات العسكر، التي تنفذ بواسطة هيلوكوبترات تطلق النار من أسلحة أوتوماتيكية على القرى التي كان يختبئ فيها. وبعد مرور أيام فقط على حديثه مع المقرر الخاص، هرب من قرية تعرضت لهجوم على يد العسكر، وعندما عاد إليها اكتشف، هو وقرويون آخرون، تسعة جثث محروقة بشكل كبير. وقال للمقرر الخاص:

عندما أتى العسكر إلى القرية، هربنا منها طلباً للسلامة [وفي وقت لاحق] عدنا ورأينا تسعة جثث. وتحققنا من الجثث. فرأينا أن العسكر قد أطلق النار عليهم في الرأس. ورأينا أمخاخهم تقطر خارج رؤوسهم من قفاهم⁽²⁰⁾.

31- ونفذت مجموعات معارضة بدورها عمليات تقتيل محددة الهدف في حق أشخاص غير مقاتلين بمن فيهم موظفون في الشرطة، ومسؤولون عيّنهم المجلس العسكري ومن يدعى أنهم يتخابرون معه. ويكرر المقرر الخاص القول إن قتل غير المقاتلين أو من صُنّفوا عاجزين عن القتال - بمن فيهم الجرحى أو المقاتلون المحتجزون - ينتهك الحق في الحياة بصرف النظر عن انتماءات الضحايا العسكرية أو السياسية.

هاء - السخرة واستخدام المدنيين كدروع بشرية

32- يساور المقرر الخاص القلق إزاء تصعيد النزاع العسكري وتشريد السكان في جميع أنحاء البلد وما يصاحبهما من زيادة في استخدام السخرة، مع اتباع أنماط تكرّر تلك التي شوهدت في دورات عنف واضطراب سابقة، على مدى عدة عقود. وهو يستعرض شهادات مباشرة تتناول السخرة، جمعها منظمات غير حكومية، تضمنت وصف حالات تُهم نحو 100 ضحية. وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن

(19) مقابلة مع مشروع ميانمار لحقوق الإنسان، مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية في كلية الحقوق بجامعة بيل، 11 آذار/مارس 2022.

(20) مقابلة مع المقرر الخاص، 6 آذار/مارس 2022.

رصدتها لاستخدام السخرة قد توقف بسبب الانقلاب العسكري، ولكن المنظمات المجتمعية أفادت بأن العسكر يستخدم السخرة أكثر من ذي قبل. وأفادت تقارير أيضاً بأن بعض ضحايا السخرة قد أعدموا.

33- وأفادت مجموعات تُعنى بحقوق الإنسان وسائل إعلام بأن العسكر يستخدم المدنيين كدروع بشرية حتى في أثناء المعارك بالأسلحة النارية مع المجموعات المسلحة المعارضة. وحسب معلومات موثوقة تم إطلاع المقرر الخاص عليها، كان بعض الذين استخدموا دروعاً بشرية في مناطق النزاع قاصرين.

34- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه إزاء تقارير تقيد بممارسة العسكر التجنيد القسري في ميانمار، حتى على القاصرين. وبالنظر إلى تكاثر جبهات النزاع في ميانمار واستناداً إلى تحليل مجموع عدد العاملين تحت إمرة العسكر وعدد حالات الفرار من الجيش والضغط لأجل التجنيد، يساور المقرر الخاص القلق من احتمال عودة العسكر إلى التجنيد القسري وتجنيد القاصرين.

ثالثاً - حالة الطوارئ الإنسانية

35- المجلس العسكري مسؤول مباشرة عن تدهور الحالة الإنسانية السريع في ميانمار، على نحو يهدد حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في الغذاء والمأوى والصحة وفي مستوى معيشي لائق. فعرقلة المجلس العسكري للمعونة الإنسانية واعتداءاته على عمال المعونة في سياق نزاع مسلح، وهو ما يرد وصفه أدناه، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني⁽²¹⁾.

36- فالمجلس العسكري دفع ميانمار إلى كارثة إنسانية تتسم بانهايار الهياكل الأساسية لتقديم الرعاية الصحية، وبوقوع نصف عدد السكان في براثن الفقر، وباستشراء التضخم، والزيادات في أسعار الوقود، وجائحة مرض الفيروس التاجي (كوفيد-19)، وعرقلة تسليم المعونة. ويعتبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه لا بد من زيادة التمويل أربعة أضعاف، وهو تمويل متأخر من مجتمع المانحين، لأجل تحقيق الغايات المحددة للمساعدة الإنسانية في ميانمار، مع تقديم مزيد من الدعم الضروري للسكان اللاجئين في بنغلاديش وتايلاند. وحتى لو تحققت تلك الغايات، فإن ملايين المحتاجين إلى المعونة لن يحصلوا عليها. ويساور المقرر الخاص قلق عميق من أن حالهم ستنسوء أكثر بكثير في حال عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات أكثر حزمًا، مما سيؤدي إلى زيادة الوفيات بشكل كبير وتقادم المعانة على نطاق واسع.

37- وذهبت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن حالات توقف خدمات الرعاية الصحية، ما لم تصحح، ستؤدي إلى تسجيل 47 156 حالة وفاة إضافية كان يمكن تفاديها في عام 2022⁽²²⁾. وفي أواخر السنة الماضية، توقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقع نحو نصف سكان ميانمار في براثن الفقر بحلول عام 2022 وأن الفقر في الحواضر سيتضاعف ثلاث مرات بسبب الجائحة والأزمة السياسية المستمرة⁽²³⁾. ويواجه أكثر من 13 مليون شخص في الوقت الحالي درجة متوسطة

(21) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القاعدة 55. مرور مواد الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين إليها"، قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني العرفي. متاحة على الرابط: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docindex/v1_rul_rule55.

(22) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian needs overview: Myanmar", December 2021, p. 34.

(23) United Nations Development Programme, "Myanmar urban poverty rates set to triple, new United Nations survey finds", 1 December 2021.

أو شديدة من انعدام الأمن الغذائي⁽²⁴⁾. وتذهب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 14,4 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في عام 2022⁽²⁵⁾.

38- ولا يزال انعدام الثقة في المجلس العسكري يقوّض برامج الصحة العامة، بما فيها التصدي لجائحة كوفيد-19. فمعدل التلقيح في ميانمار هو الأدنى من بين دول رابطة دول أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، ويصعب تأمين فحوص كوفيد-19، وهو ما يجعل السكان معرّضين بشدة لموجات قادمة من الإصابة بالفيروس وتُنبئُ مناخاً قد يؤدي إلى ظهور متحوّرات⁽²⁶⁾.

عرقلة تسليم المعونة الإنسانية

39- كان رد المجلس العسكري على الأزمة المتفاقمة في ميانمار أنه استخدم المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها كسلاح. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير ذات صدقية تفيد بأن سلطات المجلس العسكري قد أمرت بصريح العبارة قادة القرى ألا يقبلوا المعونة من المنظمات الدولية غير الحكومية دون ترخيص مسبق. وقد كان على الفاعلين في المجال الإنساني التعامل مع عدة نقاط عبور على طول طرق النقل، حيث خضع العاملون لعمليات تفتيش اقتحامية، طالت حتى أجهزتهم النقالة. فالسلطات تدمر بانتظام الأغذية والأدوية والألبسة وغيرها من السلع.

40- وقد مس قلق المنظمات الإنسانية على سلامة موظفيها كذلك بتسليم المعونة. فالعاملون في المنظمات الدولية غير الحكومية كثيراً ما يتعرضون للاعتقال أو الاحتجاز. ويتعرض ممثلو المنظمات المحلية التي تؤدي دوراً حاسماً في تسليم المعونة لخطر أكبر. وكثيراً ما يكون السكان الذين هم في حاجة أمس للمعونة هم الذين تجد المنظمات الإنسانية أشد الصعوبة في الوصول إليهم.

41- وتنفذ قوات المجلس العسكري بصورة اعتيادية اعتداءات على العاملين في مجال الصحة وعلى هياكلها الأساسية. فقد وثقت دراسة أجرتها منظمة أطباء لأجل حقوق الإنسان 128 هجوماً على مرافق صحية، واعتقال 286 عاملاً في مجال الصحة وقتل 30 من العاملين في مجال الصحة في السنة التي تلت الانقلاب العسكري⁽²⁷⁾. ويتعرض العاملون الطبيون الذين يعالجون أفراد المجموعات المسلحة المعارضة لأخطار شديدة من بينها خطر الاعتقال والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، احتجز الجنود تسع نساء عاملات في المجال الطبي، من بينهم مراهقات، أثناء غارة على معسكر لقوات الدفاع الشعبي في بلدة كالاي، منطقة ساغانغ. وتشير التقارير إلى أن بعض المحتجزين، على أقل تقدير، ربما يكونون قد تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز.

(24) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian response plan: Myanmar", January 2022, p. 10.

(25) المرجع نفسه، ص. 20.

(26) حتى 26 شباط/فبراير، كانت 45 202 278 جرعة لقاح قد أعطيت، وهو ما يكفي لإعطاء جرعتين لنحو 42 في المائة من السكان. انظر لوحة معلومات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا (كوفيد-19): ميانمار (<https://covid19.who.int/region/searo/country/mm>).

(27) Physicians for Human Rights, "Our health workers are working in fear": after Myanmar's military coup, one year of targeted violence against health care", January 2022, p. 13. انظر أيضاً منظمة الصحة العالمية، ميانمار، 1 أيلول/سبتمبر 2021 - 22 شباط/فبراير 2022، قاعدة بيانات نظام رصد الهجمات على الرعاية الصحية (<https://extranet.who.int/ssa/Index.aspx>).

42- وقد حذّرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أن فرض المجلس العسكري العراقي بيروقراطية قد أّخر تسليم المعونة أو حال دونه⁽²⁸⁾. وشهدت المنظمات حالات تأخير طويل في إصدار ترخيص بالسفر أو إصدار الموافقة على مذكرات تقاهم. وتحجج المجلس العسكري أيضاً بجائحة كوفيد-19 كذريعة لفرض تقييدات على السفر حالت دون الوصول إلى أشخاص مشردين داخلياً.

رابعاً- اضطهاد المجلس العسكري لمعارضيه

43- ينتهك قمع المجلس العسكري للمعارضين والمخالفين حقوق إنسان عديدة من بينها الحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع والحق في تكوين جمعيات والحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة وفي عدم التعرض للاحتجاز التعسفي والتعذيب. فهذه الأفعال تساهم في استمرار الاعتداءات المنهجية والواسعة النطاق على السكان المدنيين ومن المرجح، لهذا السبب، أن تشكل جرائم في حق الإنسانية، من بينها جرائم القتل والحرمان من الحرية والتعذيب والاعتصاب والعنف الجنسي والاضطهاد وغير ذلك من الأفعال اللاإنسانية. وعليه، وجبت مساءلة مرتكبي هذه الأفعال.

ألف- استمرار المعارضة غير العنيفة

44- أبان منظمو الاحتجاجات، التي يقودها أعداد كبيرة من الشباب، من بينهم العديد من الشابات، عن مهارة عظيمة وعزيمة صلبة وفكر خلاق في حشد المعارضة رغم التهديد الذي يكاد يكون دائماً بالحبس أو القتل. ولأجل إنقاذ حياة المحتجين من أحد العساكر الذي لم يكن يجد حرجاً في إطلاق النار مباشرة على الحشود، كيف زعماء الاحتجاجات تكتيكاتهم. فكثيراً ما تعقد "احتجاجات خاطفة" أضيق نطاقاً في ساعات الصباح الباكر. وتنظم "إضرابات صامتة" لكي تتاح لأعداد كبيرة من الناس سبل احتجاج آمنة. ورغم أوامر المجلس العسكري بعدم المشاركة والتهديدات الصادرة عنه والموجهة إلى عامة الناس، فإن أعداداً كبيرة من الناس رفضت الخروج في البلدات والمدن في جميع أنحاء البلد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو يوم حقوق الإنسان، وفي 1 شباط/فبراير 2022، ذكرى محاولة الانقلاب العسكري التي نفذها المجلس العسكري.

45- وبعد مرور أكثر من سنة على الانقلاب، لا يزال آلاف من الموظفين المدنيين والعاملين في مجال الصحة والمدرسين والمحامين يشاركون في حركة عصيان مدني على صعيد البلد ككل برفضهم التوظيف في مؤسسات الدولة. وينظم ناشطون مبادرات لتعهد الجموع بهدف توفير الدعم المالي لأفراد وأسرى تخلوا عن روايتهم تعبيراً عن معارضتهم للحكم العسكري. وتؤدي حركة العصيان المدني دوراً هاماً في تقويض جهود المجلس العسكري لأجل السيطرة على البلد.

46- وتحديث المقرر الخاص إلى صاحبة أحد المحلات التجارية التي قالت إنها ترفض بيع سلع صنعتها شركات لها علاقة بالعسكر في محاولة لحرمان المجلس العسكري من المال. فقالت:

كما تعلم، إنهم في ميانمار يلقون القبض على من يشاؤون وسيلقون القبض على الأم. فإن لم يتمكنوا من القبض على الأم، سيأخذون الأولاد. هكذا هي الأمور هنا. وليس بإمكاننا إتيان أي حركة. فأيدنا وأرجلنا مقيدة. وليس بمقدورنا شرح العنف الذي يمارسه مجلس إدارة الدولة لبلدان أخرى. لم المقاطعة إذن؟ طالما أننا نشترى منتجاتهم، نكون كما لو أننا ندعمهم،

(28) انظر، على سبيل المثال، United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar, humanitarian update, No. 15", 15 February 2022.

بل إننا حتى نزيد في إثرائهم. لذا، من المهم أن نتذكر أن كل تصرف يقوم به كل شخص له أهمية. علينا إذن أن نتصرف معاً. وسنتمسك بهذا الموقف. ولن نشترى سلعهم كما أننا لن نبيع لهم⁽²⁹⁾.

باء - الاعتداءات على المحتجين السلميين

47- بفضل استراتيجيات التخفيف من المخاطر التي اعتمدها منظمو الاحتجاجات، سُجل عدد أقل من الإصابات القاتلة والإصابات بجروح نتيجة الاعتداءات التي نفذتها قوات المجلس العسكري مقارنة بالشهور التي تلت تنفيذ الانقلاب مباشرة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا لا يدل على أي تغيير في تكتيكات المجلس العسكري، الذي لا يزال يستخدم القوة الفتاكة على المحتجين السلميين.

48- وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2021، صدمت شاحنة عسكرية كانت تسير بسرعة فائقة مجموعة تتألف من العشرات من الأشخاص المشاركين في احتجاج سلمي خاطف في بلدة كيمياندانغ، يانغون. وأثناء ذلك الهجوم، أطلقت السلطات النار أيضاً مستخدمة الذخيرة الحية. وأفادت وسائل الإعلام بمقتل أربعة أشخاص على الأقل وباعتقال 15 شخصاً في عين المكان. ووصفت جريدة "غلوبال نيو لايت أوف ميانمار" - وهو منشور يخضع لنفوذ المجلس العسكري - الحادث بأنه كان "عملية تفريق للحشود" جرت "طبقاً للقواعد"، رغم أن الهجوم العنيف وغير المبرر على المحتجين السلميين قد سُجل بكاميرات عدة محتجين وسكان الحي⁽³⁰⁾.

49- وأناباً أحد قادة الاحتجاج الشباب، الذي أفلت من الاعتقال بصعوبة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2021، المقرر الخاص بما رأى:

وصلنا إلى موقع الإضراب، والتقت مجموعة الإضراب والجمهور من يانغون وشرعوا في الاحتجاج. وكان عنوان الإضراب "لا للخوف". ووصل الجنود بعد دقيقة واحدة من بدء قادة الاحتجاج في الهاتف. وصرخ الجنود في وجه المحتجين بقوة واستخدموا كلمات نابية في الكلام معهم. ولم ير أصدقاؤني الشاحنة العسكرية وهي قادمة.... صرخت "هناك شاحنة عسكرية قادمة" ولكنهم لم يسمعونني لأن الناس كانوا يهتفون بصوت عال. واستمروا في احتجاجهم. ولم أنس بعد صوت العسكر وهم يعتدون على الناس. لا أستطيع أن أخرج ذلك الصوت من رأسي. واستطاع بعض الناس تقادي الشاحنة، ولكنها صدمت آخرين لم يروها. وكان بعض الناس عالقين تحت الشاحنة⁽³¹⁾.

50- وصدمت السلطات المحتجين السلميين بمركبات عدة مرات على مدى الأشهر الست الماضية. فقد قُتل امرأة في هجوم نُفذ في 11 أيلول/سبتمبر 2021 على محتجين كانوا على متن دراجات نارية. وأثناء احتجاج بعنوان "اثنان ست مرات" في مونيوا، منطقة ساغانغ، تخليداً لتاريخ (2022/2/22) واستمرار الإضرابات والاحتجاجات الكاسحة بعد مرور سنة على احتجاج 22 شباط/فبراير 2021،

(29) مقابلة مع المقرر الخاص، 17 كانون الثاني/يناير 2022.

(30) "Press release on circulating misinformation about crowd dispersal of security forces in Kyimyindine Township", *Global New Light of Myanmar*, 7 December 2021. أفادت تقارير بأن الضابط الذي نظم الاعتداء على المتظاهرين تم تكريمه على "الأداء المتميز في ظل الحكم العسكري" خلال حفل عيد الاستقلال الذي أقيم في 4 كانون الثاني/يناير 2022. انظر، "Yangon vehicle ramming commander honoured by Myanmar junta leader", 6 January 2022.

(31) مقابلة مع المقرر الخاص، 5 آذار/مارس 2022.

أفادت تقارير بأن امرأة أجهضت حملها بعض أن صدمتها دراجة نارية ويقال إن جنوداً فتحوا النار على شابين فجرحوا أحدهما واعتقلوه.

جيم - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

51- على مدى الأشهر الستة الماضية، واصل المجلس العسكري حملته لقمع المعارضة فاعتقل واحتجز ناشطين ومحامين ومحتجين سلميين وبعض قادة المجتمع المدني وسياسيين. وحسب جمعية مساعدة المعتقلين السياسيين - بورما، فإن 12 598 شخصاً كانوا معتقلين حتى تاريخ 11 آذار/مارس 2022 وارتبط اعتقالهم بأشطنتهم في الدفاع عن الديمقراطية أو معارضتهم للحكم العسكري منذ انقلاب 1 شباط/فبراير 2021⁽³²⁾. ولا يزال 9 588 شخصاً من مجموع هؤلاء الأشخاص رهن الاحتجاز. وأصدرت السلطات أوامر بالاعتقال في حق 1 973 فرداً إضافيين.

52- وواصل المقرر الخاص استلام تقارير تفيد باستهداف أفراد أسر الأشخاص الذين نجحوا في نقادي القبض عليهم. فقد احتجزت السلطات أطفال أو أقرباء مسنين لأشخاص صدرت في حقهم أوامر بالاعتقال لم تنفَّذ بعد. وقد وثقت جمعية مساعدة المعتقلين السياسيين - بورما إلقاء القبض على 320 شخصاً "احتجزوا كرهائن"، 266 منهم كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز حتى 7 آذار/مارس 2022، حسب ما ورد من تقارير.

دال - التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وحالات الوفاة تحت الحراسة

53- واصل العسكر في ميانمار استخدام التعذيب وسوء المعاملة في السجون ومخافر الشرطة والقواعد العسكرية وغيرها من أماكن الاحتجاز. ونظراً إلى عدم إمكانية الاتصال بالآلاف الأشخاص المحتجزين حالياً من قبل المجلس العسكري، يصعب التحقق من النطاق الكامل من الانتهاكات التي يتعرض لها هؤلاء وهم رهن الاحتجاز. بيد أن تواصل المقرر الخاص المباشر مع أشخاص أفرج عنهم، وإطلاعهم على تقارير صحفية ورسائل بعث بها محتجون خلسة وعلى تقارير وضعها محامون على اتصال بموكليهم المحتجزين، يعطي فكرة عن التجاوزات الجسيمة التي لا تزال تمارس على نطاق واسع جداً⁽³³⁾.

54- وتدل روايات ضحايا التعذيب وشهود عيان على أن قوات الأمن تستخدم التعذيب لانتزاع معلومات أو اعترافات أثناء حصص الاستنطاق وأنها عذبت أيضاً محتجزين كوسيلة للعقاب أو الجزاء. ومن الأساليب المستخدمة اللكم والركل والطعن والضرب بالعصي أو القضبان والضرب بأعقاب الأسلحة والصعق بأجهزة كهربائية وحرق الجلد والأعضاء التناسلية، وانتزاع الأظافر، والإبقاء في أوضاع ضغط والحرمان من الأكل والشرب. وكثيراً ما تنطوي روايات التعذيب على استخدام تكتيكات المراد بها إذلال الضحايا. وقد تعرضت العديد من المحتجزات - وبعض المحتجزين - للتحرش الجنسي أو الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب. وبعض ضحايا التعذيب من القاصرين. ونادراً ما يحصل أولئك الذين يصابون بجروح أثناء التعذيب أو حصص الاستنطاق على أي نوع من أنواع العلاج الطبي.

(32) Assistance Association for Political Prisoners-Burma, "Daily briefing in relation to the military coup", 11 March 2022.

(33) انظر، على سبيل المثال، Victoria Milko and Kristen Gelineau, "Myanmar military uses systematic torture across country", Associated Press, 28 October 2021.

55- وتحدث المقرر الخاص إلى أحد الطلاب الجامعيين سابقاً، وهو الآن زعيم احتجاج في يانغون. وتعرض للتعذيب بعد إلقاء القبض عليه في تموز/يوليه 2021. وقال للمقرر الخاص:

ذات مرة، في 30 تموز/يوليه 2021، هجم علينا نحو 30 إلى 40 شرطي وجندي. وأطلقوا النار علينا بالرصاص المطاطي والرصاص الحقيقي. وكان نحو عشرة من بين 30 منهم بالزني المدني. أما الآخرون فكانوا يرتدون الزي الموحد. فاعتقلوني وأخذوني إلى مركز الاستتطاق. وعذبوني وحرمني من الماء. وضربوني بقضيب خيزران ولكنه لم يكن مجرد قضيب خيزران عادي. كان ملفوفاً بقطعة قماش أراقوا عليها الزيت ثم أشعلوا النار فيها. ووجهوا إلي اتهاماً أيضاً لأنه كانت بحوزتي راية تدل على مجموعتنا الجامعية. وقاموا أيضاً بإخراج رصاصات وقالوا إنها كانت لي. ولكن تلك الرصاصات لم تكن لي. كانوا فقط يتهمونني⁽³⁴⁾.

56- وأطلق سراح قائد الاحتجاجات في وقت لاحق. ورغم ما حدث له، قال إنه يواصل نشاطه كقائد احتجاجات. وقال المقرر الخاص:

أفكر في أمرين. أولاً، أعلم أن ما نحتاجه هو حكم ديمقراطي اتحادي. ثانياً، أخاف أيضاً من أسلحة العسكر. وعندما أقارن بين هذين الأمرين، أعرف ما هو الأمر الأهم. وأعرف أن الأهم هو تحقيق الديمقراطية. لذلك لا أزال أنضم إلى الاحتجاجات.

57- وقد حددت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن 325 شخصاً على الأقل، من بينهم 16 طفلاً، قد قضاوا نحبهم وهم رهن الحراسة⁽³⁵⁾.

هاء - المحاكمات والإدانات لأسباب سياسية

58- انهضت سيادة القانون تماماً منذ الانقلاب العسكري، الذي أزال التحسينات البسيطة التي تحققت أثناء العقد السابق من الحكم المدني⁽³⁶⁾. فقد عقدت "محاكمات" خلف الأبواب المغلقة وداخل السجون، ومنع الجمهور ووسائل الإعلام من حضورها. وأدين أشخاص بناءً على اعترافات انتزعت تحت التعذيب أو بناءً على أدلة "سرية" لم تقدم قط في المحكمة. وحسب جمعية مساعدة المعتقلين السياسيين - بورما، فإن 955 شخصاً على الأقل قد أدينوا بتهمة لأسباب سياسية منذ الانقلاب، من بينهم أكثر من 100 شخص أدينوا غيابياً⁽³⁷⁾.

59- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، أدين الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو كي بالتحرير وبانتهاك التقييدات المرتبطة بكوفيد-19، وفي كانون الثاني/يناير 2022، أدين أونغ سان سو كي بالاستيراد غير القانوني لأجهزة اتصال لا سلكية. وهي تواجه أكثر من عشر تهمة أخرى. واحتجز المجلس العسكري أيضاً المئات من أعضاء العصبة الوطنية لأجل الديمقراطية، من بينهم 13 من 14 وزيراً على الصعيدين الإقليمي والحكومي، منتمين إلى العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية. وتمت بالفعل إدانة بعضهم.

(34) مقابلة مع المقرر الخاص، 4 آذار/مارس 2022.

(35) انظر الوثيقة A/HRC/49/72.

(36) انظر International Commission of Jurists, "Myanmar: a year after military takeover, no rule of law or judicial independence" 10 February 2022.

(37) Assistance Association for Political Prisoners-Burma, "Daily briefing in relation to the military coup", 11 March 2022.

خامساً - حقوق النساء والفتيات

60- على مدى أكثر من عقدين من الزمن، لم تفِ ميانمار بالتزاماتها الناشئة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي انضمت إليها في عام 1997. ومنذ انقلاب شباط/فبراير 2021، أصبح المجلس العسكري يتحمل مسؤولية مباشرة عن أزمة حقوق الإنسان المتعاطمة بالنسبة للنساء والفتيات، ومن ضمنها تجاوزات تشكل جرائم في حق الإنسانية وجرائم حرب.

61- وقد زاد النزاع العسكري والحرب الأهلية وجائحة كوفيد-19 إلى حد كبير من المخاطر التي تعترض النساء والفتيات في جميع أنحاء ميانمار. فالنساء والفتيات في مناطق النزاع معرضات بوجه خاص لانتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي والاحتجاز التعسفي والعمل القسري. ويخشى المقرر الخاص من أن ما تعانيه ميانمار من عنف وقلق قد يجبر بعض النساء على ممارسة الدعارة أو قبول الزواج المبكر أو يجعلهن أكثر عرضة للاتجار بالبشر. فقد قالت منظمات إنسانية للمقرر الخاص إنه تتم المتاجرة بعشرات من النساء من مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً بهن في كل شهر، حيث يبيع بعض الرجال أحياناً قريباتهم للمتجرين.

العنف القائم على نوع الجنس

62- يعرب المقرر الخاص عن قلقه الشديد إزاء التقارير الواردة عن التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي والاغتصاب في مواقع الاحتجاز ومناطق النزاع في ميانمار. فعلى مدى عقود، استخدم العسكر في ميانمار العنف الجنسي وغيره من الجرائم التي تُرتكب في حق النساء كسلاح حرب. والاغتصاب والعنف الجنسي جريمة في حق الإنسانية أو جرائم حرب - حسب السياق الذي يتم ارتكابه فيه - بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

63- وحسب عصابة النساء في بورما، زادت حالات ارتكاب الاغتصاب والعنف القائم على نوع الجنس والتحرش الجنسي والاعتداءات الجنسية في حق القاصرين بشكل كبير منذ حدوث الانقلاب العسكري. وتحدثت ناو هصير هصير، وهي الأمينة العامة لعصابة النساء في بورما، للمقرر الخاص عن حالات وثقتها منظمته في الشهور الأخيرة، من جملتها اغتصاب سيدة تبلغ من العمر 62 سنة من العمر وأُمّ ولدت حديثاً. وأعربت عن الغيظ الذي تشعر به النساء اللواتي يعيشن في خوف تحت نظام يمكن فيه لمن يرتكب العنف الجنسي أن يفعل ذلك دون أن يخشى العقاب:

المجلس العسكري يستخدم دائماً العنف الجنسي كاستراتيجية، حتى قبل تنفيذ الانقلاب. فإذا حدث نزاع في ولاية كارين، يحدث الاغتصاب. وإذا حدثت هجمة على الروهينغيا، يحدث الاغتصاب. ... ولا يوجد نظام قضائي منذ الانقلاب العسكري. فليس بإمكاننا الذهاب إلى أي محكمة. ونحن نأمل فقط أن يساعدنا المجتمع الدولي بتوفير الحماية. ونأمل أن يستطيع مساعدتنا في رفع القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية.... وهذه جميعها جرائم ارتكبت على مدى سنوات عديدة. ولا بد من أن تكون هناك مساءلة⁽³⁸⁾.

64- وروت إحدى الناشطات الشابات، التي احتُجزت في سجن إنسين مدة ثمانية أشهر بعد اعتقالها أثناء احتجاج سلمى في آذار/مارس 2021، للمقرر الخاص كيف تعرضت للضرب أثناء حصص الاستئطاق وكانت في غرفة مزدحمة وكانت تستخدم المراض الوحيد المتوفر لأكثر من مائة نزيلة أخرى. وتحدثت عن تجربتها وعن التحرش الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الشائعان جداً داخل مرافق

(38) مقابلة مع المقرر الخاص، 3 آذار/مارس 2022.

الاحتجاز. ووصفت أيضاً الاعتداء الجنسي الذي ارتُكب على نساء وعلى محتجزين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين الذين ربما استُهدفوا بسبب ميلهم الجنسي.

65- وعدا عن العنف الجنسي الذي يرتكبه العسكر، تفيد تقارير بأن عدد المكالمات التي تُجرى للخطوط الساخنة المخصصة للعنف القائم على نوع الجنس قد زاد بمقدار ضعفين أو ثلاثة أضعاف على مدى السنتين الماضيتين. ويساور المقرر الخاص قلق عميق من أن جائحة كوفيد-19 وعدم الاستقرار الاقتصادي وكسر الروتينات اليومية بعد الانقلاب قد أنشأت الظروف الملائمة لاستئراء العنف القائم على نوع الجنس في المجال الخاص. فقد حد انهيار وظائف الحكومة واستئراء عدم الثقة في السلطات بشكل كبير من السبل التي يمكن أن تلجأ إليها الضحايا التماساً للجبر أو المساعدة.

66- وقد تأثرت المنظمات التي تقدم الخدمات لضحايا العنف القائم على نوع الجنس أيضاً تأثر بيئة العمل التي ضاق فيها الخناق بشكل كبير والتي يتناولها هذا التقرير أدناه. فتزامن عدم توفر الأموال لهذه المنظمات مع زيادة التكاليف التي يتحملها الضحايا حيث تم تحويل العديد من الخدمات المرتبطة بالصحة إلى العيادات الخاصة. وترفض العديد من النساء تلقي خدمات الرعاية الصحية عندما يُخلن إلى مستشفيات عسكرية.

سادساً - حقوق الطفل

67- لقد كان لانتهاكات حقوق الإنسان بصورة منهجية وعلى نطاق واسع من قبل المجلس العسكري، ولانهيار الخدمات العامة بعد الانقلاب العسكري، ولجائحة كوفيد-19، أثر كارثي على الأطفال في ميانمار. فلم يقتصر الأمر على الاعتداءات العشوائية التي يرتكبها المجلس العسكري على المدنيين الذين كان من بينهم أطفال في كثير من الأحيان، وإنما كان الأطفال بدورهم يُستهدفون في بعض الأحيان تحديداً بالعنف الذي يمارسه المجلس العسكري و بانتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، هددت الأزمة التي شهدتها الصحة العامة والتعليم ولا تزال حياة الأطفال ورفاههم، وسيكون لها أثر بعيد المدى على نمائهم. ومعاملة المجلس العسكري للأطفال تنتهك التزامات ميانمار بموجب اتفاقية حقوق الطفل، التي انضمت إليها في عام 1991، ومن شأن تلك الانتهاكات أن تشكل جرائم حرب أو جرائم في حق الإنسانية.

68- وحسب تقارير وضعتها منظمات غير حكومية ووكالات تابعة للأمم المتحدة، قُتل أكثر من 100 طفل على يد قوات المجلس العسكري منذ الانقلاب⁽³⁹⁾. وكانت هذه الوفيات نتيجة اعتداءات على محتجين سلميين ونتيجة ضربات جوية عشوائية واعتداءات بالأسلحة الثقيلة وإعدامات ونتيجة استخدام أطفال دروعاً بشرية. ويقال إن هناك أربعة أطفال من بين ضحايا المجزرة التي وقعت في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذين بلغ عددهم 35 شخصاً على الأقل في بلدة إيتشيروسو، ولاية كاياه⁽⁴⁰⁾. ووردت تقارير عن مذبحه مربعة ذهب ضحيتها 11 شخصاً في بلدة سالينغي، منطقة ساغانغ، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، من بينهم خمسة مراهقين. وتضرر العديد من الأطفال أيضاً جراء الألغام الأرضية.

(39) انظر United Nations Children's Fund (UNICEF), "Myanmar Country Office, Humanitarian situation report", 1 January to 31 December 2021.

(40) UNICEF, "UNICEF condemns reported killing of at least 35 people, including four children and two humanitarian workers, in Kayah State, Myanmar", 28 December 2021.

وقد سجلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في صفوف الأطفال 19 حالة وفاة و55 إصابة بالألغام الأرضية في عام 2021⁽⁴¹⁾.

69- وحسب جمعية مساعدة السجناء السياسيين - بورما، كان 188 طفلاً، حتى 11 آذار/مارس 2022، محتجزين كسجناء سياسيين، كثير منهم بسبب مشاركتهم في احتجاجات سلمية⁽⁴²⁾. وهناك 25 قاصراً من بين من احتجزوا كرهائن في مثل هذه الظروف⁽⁴³⁾. واعتُقل العديد من هؤلاء الأطفال بسبب علاقتهم بأفراد تهربوا من الاعتقال. وكثيراً ما يُحرم الأطفال من الاتصال بمحاميين وبأفراد أسرهم. وقد تعرض بعضهم للتعذيب وُحرم من الرعاية الطبية على إثر إصاباته.

70- ويساور المقرر الخاص قلق بالغ إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم دروعاً بشرية. ولاحظت منظمة العمل الدولية زيادة في تجنيد الشباب قسراً من قبل الجماعات المتحالفة مع جيش ميانمار. وبحسب التقارير الواردة قُتل بعضهم بينما كانوا مجبرين على الخدمة العسكرية⁽⁴⁴⁾. ويساور المقرر الخاص بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن أطفال أفراد العسكر الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق قد أُجبروا على الخضوع لتدريب عسكري. واستعرض المقرر الخاص تقارير عن تجنيد مراهقين صغار من قبل جماعات عرقية مسلحة.

71- وأدى تأثير كل من وباء كوفيد-19 والانقلاب العسكري مجتمعين إلى تعطيل التعليم بشكل كبير في ميانمار. ففي أيار/مايو 2021، قُدر أن 12 مليون طفل قد فاتهم أكثر من عام دراسي بسبب جائحة كوفيد-19⁽⁴⁵⁾. ومع ذلك، بقي العديد من المعلمين بعيدين عن الفصول الدراسية بعد رفع القيود الوبائية في أواخر عام 2021 كجزء من حركة العصيان المدني، واتخذت العديد من الأسر قراراً بعدم إرسال أطفالها إلى المدارس التي تديرها الحكومة⁽⁴⁶⁾. كما أدى النزاع المسلح والنزوح ومخاوف أمنية أخرى إلى إعاقة الحصول على التعليم. وتقدر معدلات الحضور في المدارس الحكومية بأقل من 50 في المائة⁽⁴⁷⁾.

72- وعلاوة على ذلك، احتلت قوات المجلس العسكري وهاجمت المدارس في مناطق النزاع، مما زاد في تعطيل التعليم وهدد حياة الطلاب والمعلمين. ووفقاً لمعلومات موثوقة تم إطلاع المقرر الخاص عليها، شُن أكثر من 200 هجوم على المدارس والعاملين فيها في عام 2021. واحتلت القوات العسكرية المدارس أيضاً. وفي فبراير 2022، وردت معلومات مفادها أن الجنود احتجزوا 80 من تلاميذ المدارس كرهائن لمدة يومين في بلدة ينمابين، منطقة ساغينغ.

73- وكان لانتهاء الخدمات الصحية أثر كبير على الأطفال. ومن المرجح أن يكون لتعطيل عمليات التطعيم الروتيني للأطفال تأثير طويل الأمد على الصحة العامة في ميانمار. فمنذ الانقلاب،

(41) UNICEF, "Landmines/ERW incidents information", January–December 2021

(42) Assistance Association for Political Prisoners-Burma, "Under detention list", 11 March 2022

(43) Assistance Association for Political Prisoners-Burma, "Hostage list", 7 March 2022

(44) International Labour Organization, Governing Body, "Follow-up to the resolutions concerning Myanmar adopted by the International Labour Conference at its 102nd (2013) and 109th (2021) sessions", GB.344/INS/12, 25 February 2022

(45) Save the Children, UNICEF and United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), "Education at risk: a generation of children in Myanmar must have safe, appropriate and inclusive opportunities to continue their learning", joint statement, 20 May 2021

(46) UNICEF, "Myanmar Country Office, Humanitarian situation report", 1 January to 31 December 2021

(47) UNICEF, "Myanmar Country Office, Humanitarian situation report, No. 9", 29 November to 30 December 2021

فات ما يقرب من مليون طفل موعد أخذ جرعات اللقاح المنتظمة. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن من شأن عدم أخذ التطعيم الروتيني أن يؤدي إلى 33 000 وفاة⁽⁴⁸⁾.

سابعا - حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات

74- عقب تنفيذ الانقلاب العسكري، سطا المجلس العسكري بقوة على الحريات الأساسية فغير القوانين بقصد الحد من حرية التعبير، وقيد إلى حد كبير الاتصال بخدمة الإنترنت وقمع المجتمع المدني بلا هوادة. وهذه الأفعال تنتهك الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

ألف - حرية وسائل الإعلام

75- لقد شنَّ المجلس العسكري هجمات على الصحفيين لا هوادة فيها، حيث أدرك بلا شك أن التقارير الإعلامية المستقلة التي تروي الحقيقة تهدد رواياته هو المزيفة. وحسب لجنة حماية الصحفيين، أصبحت ميانمار في عام 2021 ثاني أكبر سجن للصحفيين في العالم⁽⁴⁹⁾. وقد اعتقلت السلطات أكثر من 100 صحفي منذ الانقلاب، لا يزال العشرات منهم خلف القضبان. وقُتل ثلاثة صحفيين على الأقل، وتعرض بعضهم للتعذيب.

76- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أجرى المجلس العسكري تعديلات مغالية في الصرامة على قانون البث التلفزيوني والإذاعي، حيث شرع سيطرته على وسائل البث. وقد أجاز القانون، الذي اعتمد أول مرة في عام 2015، ممارسة الحكومة سيطرة غير لائقة على وسائل البث. وأحلت التعديلات الجديدة التي أدخلها المجلس العسكري جزاءات جنائية غير متناسبة إلى حد كبير تبلغ العقوبة بالسجن خمس سنوات كحد أقصى، محل الغرامات التي كانت تُفرض على مخالفة القانون - بما فيها عدم التقيد بأوامر الرقابة⁽⁵⁰⁾. ووسَّعت التعديلات نطاق القانون لكي يسري على "تكنولوجيا أخرى" التي تتيح للناس تلقي البرامج الإذاعية أو التلفزيونية، والتي من المرجح أن تشمل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات إلكترونية أخرى تتيح مشاركة الملفات الصوتية أو الفيديوهات.

77- وفي مواجهة هذه التحديات الهائلة، ما انفك العديد من الصحفيين المحترفين والمواطنين يعرضون أنفسهم لأخطار كبيرة في سبيل نشر تقارير عن النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان على يد المجلس العسكري. وقد اعتمدوا في كثير من الأحيان مناهج جديدة - العمل السري، وتوقيع التقارير بهوية مجهولة أو بأسماء مستعارة واستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNs) أو تكنولوجيا التشفير.

باء - التقييدات على الاتصال بالإنترنت

78- عقب الانقلاب العسكري الذي نُفذ في شباط/فبراير 2021، منع المجلس العسكري الاتصال بوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة الإلكترونية وفرضت حالات انقطاع الإنترنت على الصعيد

(48) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Humanitarian needs overview: Myanmar", December 2021, p. 34.

(49) Committee to Protect Journalists, "Number of journalists behind bars reaches global high", 9 December 2021.

(50) Republic of the Union of Myanmar, State Administration Council, Second Amendment Law to the Television and Radio Broadcasting Law, State Administration Council Law No. 63/2021", in *Global New Light of Myanmar*, vol. VIII, No. 197 (2 November 2021).

الوطني بشكل تناوبي. ومنذ منتصف عام 2021، امتنعت السلطات كثيراً عن قطع الاتصال بالإنترنت على الصعيد الوطني وفرضت عوض ذلك إغلاقاً للإنترنت على الصعيد المحلي في مناطق النزاع حيث تتمتع قوى المعارضة بنفوذ قوي. ولا تزال وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات المراسلة الإلكترونية مقطوعة على الصعيد الوطني ولا يمكن الاتصال بها إلا باستخدام الشبكات الافتراضية الخاصة. بيد أن السلطات شرعت في تفتيش الهواتف في نقاط العبور وأثناء عمليات تفتيش المنازل، وتعتقل أولئك الذين تثبتوا برمجيات الشبكات الافتراضية الخاصة في أجهزتهم.

79- وشرع المجلس العسكري في إنشاء ما يمكن وصفه بأنه ديكتاتورية رقمية. فسيحظر مشروع قانون يتعلق بالأمن السيبراني استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة، حيث يتعرض مستخدموها للسجن ثلاث سنوات، وهو يمنح السلطات صلاحية حظر الاطلاع على محتوى على الإنترنت أو تضيق الاطلاع عليه دون إشراف قضائي. ومن بين العقوبات والجزاءات السجن ثلاث سنوات كحد أقصى على "إنشاء معلومات مضللة أو خاطئة بنية التسبب في هلع عام أو فقدان الثقة أو إحداث انقسام اجتماعي"⁽⁵¹⁾. وهناك أحكام أخرى تحد من احترام حرمة الحياة الشخصية على الإنترنت وتزيد من أخطار المراقبة الاقتحامية والاعتقال والحبس التعسفيين.

جيم - المراقبة

80- في الشهور الأخيرة، اتخذ المجلس العسكري خطوات للرفع من قدرته على مراقبة المراسلات إلى مستويات جديدة وخطيرة، تمس بالحق في حرمة الحياة الخاصة والحق في حرية التعبير مساساً كبيراً.

81- وفي أيلول/سبتمبر 2021، كشفت شركة تيلينور - وهي شركة نرويجية وواحدة من أكبر المزودين بخدمات الاتصالات اللاسلكية في ميانمار البالغ عددهم أربعة - عن أن السلطات قد طلبت إليها تشغيل تكنولوجيا المراقبة على شبكاتها. وقالت تيلينور إنها لن ترسخ للأمر طوعية وقالت على موقعها على الإنترنت، في 16 شباط/فبراير 2022، إنها لم تشغل التكنولوجيا على شبكتها في ميانمار.

82- وأشارت تقارير في وقت لاحق إلى أن تيلينور رضخت لطلبات الحكومة بشأن بيانات تعني آلاف الزبائن. وقد كانت تيلينور إلى حد بعيد أكثر شركة من بين شركات الاتصالات اللاسلكية شفافية في ميانمار، ومن المرجح جداً على ما يبدو أن الشركات المزودة الأخرى قد رضخت لأوامر الحكومة بتقديم البيانات وتشغيل تكنولوجيا المراقبة معاً.

83- ولا يزال خروج تيلينور من ميانمار المخطط له يثير الشواغل بشأن تسليم البيانات المرتبطة بـ 18 مليون زبون في ميانمار من زبائن تيلينور. وفي مستهل عام 2021، أفادت تقارير بأن تيلينور ميانمار ستباع إلى مشروع مشترك ما بين مجموعة إم1 ومجموعة شوي بين فويو، وهي شركة من ميانمار لديها علاقات تجارية بالعسكر⁽⁵²⁾. حيث أصبح الناشطون الذين اشتروا شريحة جوال من تيلينور بسبب التزام الشركة بالشفافية وحقوق الإنسان يخشون الآن أن العسكر سيحصل بشكل غير مقيد على بيانات مكالماتهم، وهو ما يهدد سلامتهم وسلامة أسرهم وزملائهم وأشخاص آخرين من المتصلين بهم.

(51) Access Now, "Analysis: the Myanmar junta's Cybersecurity Law would be a disaster for human rights", 27 January 2022.

(52) انظر، على سبيل المثال، Reuters, "Myanmar junta backs Telenor unit sale after buyer M1 pairs with local firm", 20 January 2022.

84- وقال ناشط فر من البلد في عام 2021 للمقرر الخاص:

أشعر أنني مفقود للأمان جداً. فعندما تنقل تيلينور البيانات، يمكن البحث في هذه البيانات بواسطة برمجيات. ثم سيعرفون كل شخص كان لديه اتصال بي. بإمكانني أن أختبئ، ولكن هناك أشخاص لا يستطيعون الاختباء وهم أمي وأخي وأصدقائي. ... ليس منا أحد يشعر بالأمان. وحتى لو اختبأنا، فلا أحد نعلم بالأمان الآن. [تيلينور] قالت إنها تتبع القانون. ولا وجود لقانون تحت الحكم العسكري الإرهابي. إنهم يلقون القبض علينا لمجرد أننا نصفق. أين القانون؟⁽⁵³⁾

ثامناً- تمتع الروهينغيا بحقوق الإنسان

85- لا يزال زهاء 600 000 من الروهينغيا في ولاية راخين يتعرضون لانتهاك حقوق الإنسان بصورة منهجية⁽⁵⁴⁾. فلا يزال أكثر من 130 000 منهم محبوسين في مخيمات للمشردين داخلياً، وحتى أولئك منهم الذين يعيشون في القرى حُرِّموا من الحق في التنقل بحرية. فأغلب سكان القرى يحتاجون إلى طلب إذن بالسفر ما بين البلدات داخل ولاية راخين وهو نظام يطبق في نقاط العبور التي ت رابط فيها قوات الأمن في جميع أنحاء المنطقة. ومنذ الانقلاب، يتعرض الروهينغيا للاعتقال المتكرر بسبب السفر بلا وثيقة سفر، وحتى منتصف عام 2021، كان 67 شخصاً من الروهينغيا يحاكمون بينما أدين 58 آخرون وحكم عليهم بالحبس سنتين لأنهم سافروا إلى خارج ولاية راخين. ومن شأن تقييدات السفر وحظر التجوال الليلي أن تكون له آثار على الحياة والموت، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يلتمسون العلاج بسبب حالات طبية حادة. وقد أودت موجة الإسهال التي اجتاحت مخيمات المشردين داخلياً من الروهينغيا، والتي بدأت في كانون الثاني/يناير 2022، إلى عدة حالات وفاة كان يمكن توقيها بواسطة العلاج الطبي في الوقت المناسب.

86- لا يزال الروهينغيا محرومين فعلياً من الحصول على الجنسية في ميانمار. فقليل هم من الروهينغيا القادرون على تخطي العقبات الوثائقية التي يفرضها قانون الجنسية الصادر في عام 1982، والذي يُطبق بطريقة تمييزية للغاية على الروهينغيا. ولا يريد أغلب الروهينغيا قبول بطاقات التحقق الوطنية بسبب اشتراط تسجيلهم كـ "بنغاليين"، الأمر الذي يحدد هويتهم فعلياً كأجانب.

87- ولم يحرز أي تقدم باتجاه عودة الروهينغيا الذين أُخرجوا من ديارهم عودة آمنة وكريمة وطوعية. فقد هُدم العديد من أملاك الروهينغيا في القرى التي أُخرجوا منها بسبب الاعتداءات عليهم في عام 2012 و2016 و2017، وأقيمت على تلك الأملاك الآن مشاريع تجارية أو مبانٍ حكومية أو منشآت عسكرية جديدة⁽⁵⁵⁾. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، يرى المقرر الخاص أن الوضع في ولاية راخين غير مواتٍ لعودة اللاجئين الروهينغيا من بنغلاديش عودة مستدامة وطوعية.

تاسعاً- رد الفعل الدولي

88- يشعر شعب ميانمار بخيبة أمل كبيرة في رد فعل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الأزمة التي تلت الانقلاب العسكري. فبعد مرور ثلاثة عشر شهراً على إطلاق عسكر ميانمار العنان لاعتداء

(53) اجتماع مع المقرر الخاص، 14 شباط/فبراير 2022.

(54) انظر الوثيقة A/76/314، المرفق 1، الفرع الثالث (متاح على هذا الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Countries/MM/GA76report-annex-SR-Myanmar.pdf>).

حقوق الإنسان التي تعرض لها الروهينغيا في ميانمار حتى أيلول/سبتمبر 2021، والتي استمرت طيلة الفترة المشمولة بالتقرير.

(55) انظر، على سبيل المثال، Amnesty International, "Remaking Rakhine State", 12 March 2018.

وحشي على شعب ميانمار، لم يقدم أحد حتى على اقتراح مشروع قرار على مجلس الأمن. ولم يبذل أحد أي جهد في سبيل تقييد استخدام المجلس العسكري النظام المصرفي الدولي والحد من حصوله على الأسلحة، ولم يُعرف عن أي دولة طرف أنها جمدت أصولاً بعدما فعلت الولايات المتحدة ذلك فوراً عقب الانقلاب. ولم يتبن أحد بعد نهجاً منسقاً مبنياً على قاعدة واسعة في مجتمع الأمم لأجل ممارسة ضغط اقتصادي أشد على المجلس العسكري، بما في ذلك إنشاء فرقة عمل متعددة الجنسيات لأجل تحديد الأصول التي يملكها العسكر ومن والاهم ولأجل تعقبها وتجميدها، الأمر الذي ما انفك المقرر الخاص يبحث على فعله.

89- وفي الذكرى الأولى لتنفيذ الانقلاب، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً أعرب فيه عن قلقه العميق بشأن العنف في البلد. ودعا إلى إطلاق سراح مستشارة الدولة أونغ سان تسو كي، والرئيس وين ميينت وغيرهما من الذين احتُجزوا تعسفاً. وقد أعرب ناشطون في ميانمار تكراراً للمقرر الخاص عن استيائهم الشديد من تصريحات المجتمع الدولي الروتينية للتعبير عن "القلق" غير المقرونة بأفعال. فمجلس الأمن لم يمارس سلطاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة الأزمة في ميانمار، أو حتى النظر في اتخاذها.

90- ومثلما جاء في ورقة المؤتمر التي أصدرها المقرر الخاص حديثاً، واصل عدد من الدول الأعضاء، بمن فيهم عضوان دائمان في مجلس الأمن، نقل السلاح إلى العسكر في ميانمار بعد انقلاب شباط/فبراير 2021. ونقل عدد أكبر من الدول الأسلحة إلى ميانمار قبل تنفيذ الانقلاب، ولكن بعد أن قدمت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة في ميانمار تقريرها لعام 2018⁽⁵⁶⁾، الذي وصفت فيه ما ارتكبه العسكر من جرائم فضيعة في كاشين، وراخين، وولاية شان. ويرجّح أن تشكّل عمليات نقل الأسلحة هذه انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي المتعلقة بمسؤولية الدول.

91- وحيث إن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء، فإن بعض الدول الأعضاء قد اتخذت خطوات، بصورة فردية، محاولة منها للحد من قدرة المجلس العسكري على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن ضمن هذه الخطوات، فرض عقوبات على أفراد أو مؤسسات. فعلى سبيل المثال، اتخذ الاتحاد الأوروبي، في 21 شباط/فبراير 2022، الخطوة الهامة المتمثلة في فرض عقوبات على شركة النفط والغاز في ميانمار.

92- وفي حال عدم توفر الإرادة السياسية لإصدار قرار عن مجلس الأمن، ينبغي النظر على الفور في اتخاذ الدول الأعضاء إجراء منسقاً ما، من قبيل الإجراءات التي اتُخذت في غضون أربعة أيام من غزو أوكرانيا.

عاشراً- توصيات

93- يوصي المقرر الخاص بأن يقوم المجلس العسكري على الفور بما يلي:

(أ) التخلي عن السلطة حتى يتسنى تشكيل برلمان شرعي ومنتخب ديمقراطياً وتشكيل حكومة؛

(ب) إصدار أوامر واضحة ولا لبس فيها إلى قوات الأمن بوقف اعتداءاتهم على الناس في ميانمار والامتناع عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني؛

(ج) الكف عن وقف تسليم المعونة الإنسانية للسكان الضعيفة أحوالهم، ولا سيما الأشخاص المشردين داخلياً، والمبادرة إلى اتخاذ خطوات لأجل تيسير تسليم المعونة بواسطة منظمات غير حكومية وطنية ودولية؛

(د) احترام ممارسة الحق في حرية التعبير والحق في حرية التجمع وفي تكوين الجمعيات، بوسائل منها وضع حد لاستهداف الناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات السياسية من المعارضة والمحتجين السلميين وإطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب ممارسة حقوقهم دون قيد أو شرط؛

(هـ) التعاون الكامل مع مسؤولي الأمم المتحدة وآليات المساءلة الدولية، بما فيها المقرر الخاص وإجراءات خاصة أخرى تابعة للأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار وآلية التحقيق المستقلة لميانمار، والمحكمة الجنائية الدولية.

94- ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الأمم المتحدة وأجهزتها بما يلي:

(أ) اعتماد قرار من مجلس الأمن يقوم فيه المجلس بما يلي: '1' فرض حظر أسلحة شامل على ميانمار بما في ذلك حظر توفير وقود الطائرات للعسكر؛ '2' فرض عقوبات اقتصادية محددة الهدف على عسكر ميانمار وقادته ومصادر دخله، بما فيها شركة النفط والغاز في ميانمار؛ '3' إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي ألا يجعل احتمال استخدام الفيتو من قبل إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدول الأعضاء الأخرى تُحجم عن طرح قرار على المجلس لكي ينظر فيه ويناقشه ويصوت عليه؛

(ب) كحد أدنى، اعتماد قرار من مجلس الأمن ينشئ حظراً على الأسلحة ويجعل أي صفقة لبيع تلك الأسلحة والذخائر ذات الصلة بالتحديد أمراً مخالفاً للقانون، فهي التي تقتل المدنيين في ميانمار، بما فيها الطائرات النفاثة، والهليكوبترات الهجومية، والعربات المدرعة، والمدفعية الخفيفة والثقيلة، والصواريخ والقذائف التي يمكن بها مهاجمة أهداف برية، وقذائف المدفعية، والأسلحة الصغيرة؛

(ج) الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية باعتبارها مصدراً وشريكاً أهلاً للثقة في معالجة الأزمة في ميانمار، حتى في توفير الإغاثة الإنسانية وخدمات الصحة والتعليم وغير ذلك من أشكال الدعم للسكان المدنيين.

95- ويوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) الوقف الفوري لبيع الأسلحة أو التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام أو نقلها إلى ميانمار وكفالة عدم نقل وقود الطائرات إلى العسكر في ميانمار؛

(ب) تنظيم ائتلاف من الدول بهدف ممارسة ضغط شديد ومتواصل على المجلس العسكري، بوسائل منها فرض عقوبات اقتصادية منسقة ومحددة الهدف وأشكال من حظر الأسلحة والتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام؛ وينبغي أن تنفذ العقوبات إلى أقصى حد ممكن وأن تستهدف الشركات التي يملكها العسكر أو يسيطر عليها، بما فيها شركة النفط والغاز في ميانمار؛

(ج) إنشاء فرقة عمل متعددة الجنسيات لتحديد أصول العسكر ومن والاهم ولتعبئها وتجميدها؛

(د) إنزال عقوبات بأولئك الأفراد وتلك الكيانات المتورطة في استيراد وتصدير الأسلحة إلى ميانمار، بما فيهم الأشخاص المقيمون في ميانمار وكذلك من يقوم بدور الوساطة في تجارة الأسلحة من أفراد وكيانات⁽⁵⁷⁾؛

(هـ) حرمان المجلس العسكري من الشرعية عن طريق رفض الاعتراف به أمام الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وسحب أي دعوات للمسؤولين في المجلس العسكري لحضور مندييات ومناسبات دولية؛

(و) الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية بصفتها تمثل إرادة شعب ميانمار السيادية وباعتبارها مصدرًا وشريكاً أهلاً للثقة للبدء في توزيع الإغاثة الإنسانية وخدمات الصحة والتعليم وغير ذلك من أشكال الدعم لشعب ميانمار؛

(ز) دعم الجهود لأجل مساءلة مرتكبي الجرائم الشنيعة في محاكم محايدة ومستقلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم الوطنية في بلدان تطبق قوانين الولاية القضائية العالمية؛

(ح) زيادة المساعدة الإنسانية التي تقدّم لشعب ميانمار بوسائل منها توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2022.

96- ويوصي المقرر الخاص الجهات المانحة بتقديم الدعم للمجتمع المدني في ميانمار ولجهود التصدي للانقلاب العسكري في مجالي الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان:

(أ) تقديم تمويل جيد لجهود البحث والمناصرة لدعم حقوق الإنسان ومصالح المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق المرأة ومجتمع الميم ومجتمع الإعاقة ومجموعات أخرى معرضة للخطر في ميانمار؛

(ب) اعتماد حلول خلاقية للتغلب على الصعوبات التشغيلية التي تعترض المنظمات في ميانمار، بوسائل منها تخفيف الشروط المطلوبة للإبلاغ، واعتماد وسائل بديلة لتحويل الأموال، والامتناع عن اشتراط التسجيل لدى سلطات ميانمار والتحول عن المنح المقيّدة إلى اعتماد التمويل الأساسي، كلما كان ذلك ممكناً.

97- ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم حكومة الوحدة الوطنية بما يلي:

(أ) تعزيز مدونة السلوك الخاصة بحكومة الوحدة الوطنية - قوة الدفاع عن الشعب والنهوض به، وهي المدونة التي تقدم الإرشاد بشأن قوانين النزاع المسلحة ومعاملة المدنيين، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لوقف عمليات القتل خارج نطاق القضاء وغيرها من انتهاكات الحقوق؛

(ب) الاستمرار في بذل الجهود لأجل تأمين الموارد الضرورية لتلبية احتياجات سكان ميانمار، بما فيها جرعات لقاح كوفيد-19، والمعونة الإنسانية وغير ذلك من الموارد الحيوية؛

(ج) الاستمرار في بذل الجهود لأجل مساءلة مرتكبي الجرائم الجماعية الشنيعة من قبل محكمة محايدة ومستقلة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية؛

(57) انظر على سبيل المثال، Justice for Myanmar, "Military-linked companies procured USD millions in arms and military equipment", 7 February 2022.

(د) تزويد المجتمع الدولي، بما فيه الدول الأعضاء، بالمعلومات والتحليلات والتوصيات لأجل دعم سكان ميانمار والمساعدة في إنشاء الضغط المطلوب لأجل تحرير ميانمار من الاحتلال على يد قوات مجلس عسكري غير قانوني.

98- ويوصي المقرر الخاص مجتمع الأعمال والاستثمار الدولي بما يلي:

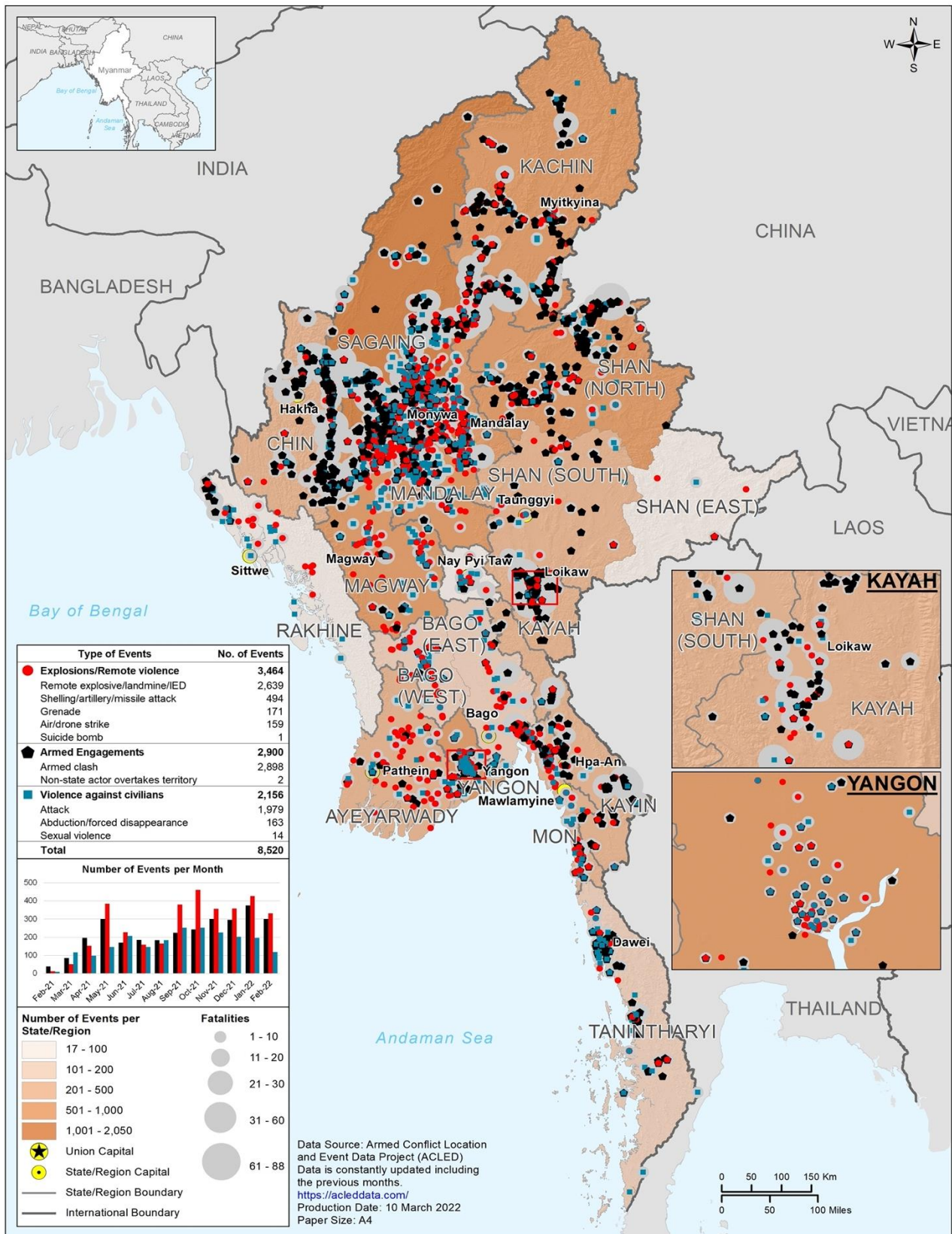
(أ) التحقق من مدى عرض استثماراته على صانعي الأسلحة الذين باعوا أسلحة إلى العسكر في ميانمار داعمين بذلك جرائمه الوحشية واتخاذ إجراءات تتسق مع سياساته الخاصة في ميدان حقوق الإنسان ومع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(ب) سحب الاستثمارات في الشركات التي تنخرط في معاملات تجارية توفر دعماً لا يستهان به للمجلس العسكري في ميانمار.

Annex I

Graphic

Armed engagements and other attacks in Myanmar, 1 February 21–28 March 2022



Disclaimer: The boundaries and names shown, and the designations do not imply any opinion or endorsement of these terms by the United Nations.

Annex II

December 2021 Bangladesh mission findings and conclusions

1. Approximately 1 million Rohingya refugees are currently in Bangladesh where they were forced to flee following attacks by the Myanmar military that began in the 1990s. Over 700,000 arrived after escaping the Myanmar military's genocidal attacks in 2016 and 2017.
2. Providing shelter and support for victims of gross human rights violations and atrocity crimes for over a decade would be challenging for any nation under the best of circumstances. But for Bangladesh, categorized as a least developed country and one of the most densely populated in the world, it is an even greater challenge. It should come as no surprise, then, that some in Bangladeshi communities where Rohingya refugees are staying have exhibited signs of frustration, resentment and even hostility to both Rohingya refugees and the international community.
3. The Government and the people of Bangladesh deserve recognition and appreciation for saving the lives of untold numbers of Rohingya. Without Bangladesh sheltering the Rohingya when they were literally running for their lives – with the Myanmar military in some cases firing on them as they entered Bangladesh – the death toll would have been significantly higher.
4. The same military that ruthlessly attacked the Rohingya in Rakhine State and drove them to Bangladesh are now attacking communities throughout Myanmar, following an illegal attempted military coup in February 2021. This makes the prospect of the repatriation of the Rohingya to their home villages ever more distant. This tragic state of affairs is making the level of frustration even greater for some Bangladeshis and conditions for Rohingya refugees even more difficult and, in some instances, dangerous.
5. It is imperative that the international community provide the government and people of Bangladesh with the recognition that they deserve of the extraordinary role that they have played in saving and supporting the Rohingya. Even more importantly, it is critical that there be an increase in the level of support that the international community is willing to provide Bangladesh to meet its obligations. As part of their support to Bangladesh and the Rohingya, Member States should offer resettlement opportunities to Rohingya who seek voluntary resettlement. This should be done in coordination and in large numbers.
6. At the same time, the Rohingya community has the right to expect that their fundamental human rights will be respected, and their health and safety will be protected. It is important that the international community, including the United Nations, Member States and human rights and humanitarian organizations, advocate for and stand with the Rohingya when their human rights, health, safety, and other basic needs are threatened or compromised. The UN Human Rights Council is in an important position to help meet this responsibility. The Special Rapporteur travelled to Bangladesh, and is issuing this report, to assist the UN Human Rights Council to meet this critically important role.
7. The Special Rapporteur had the honour of meeting with Rohingya refugees in Cox's Bazar and on Bhasan Char island – where over 20,000 Rohingya have been relocated by the Government since December 2020 – during his mission to Bangladesh from 13-19 December 2021. With very few exceptions, the dozens of refugees who the Special Rapporteur spoke with want to return to their homes in Rakhine State when conditions allow for a voluntary, safe, sustainable, and dignified return. Those conditions currently do not exist, and it will realistically be some time before they do. As such, the principle of non-refoulement must always be respected.

8. The following are some of the key issues raised by Rohingya refugees to the Special Rapporteur during his discussions with them in the Refugee Camps in Cox's Bazar as well as on Bhasan Char island.¹ He also includes the responses of the Government of Bangladesh.

A. Cox's Bazar Camps

9. *Security:* Rohingya living in the refugee camps in Cox's Bazar consistently highlighted security concerns within the camps as a major issue affecting their lives. While other criminal elements operate in the camps, refugees made it clear that their concerns stemmed, in large part, from violence and intimidation perpetrated by the Arakan Rohingya Salvation Army (ARSA) – a Rohingya-led non-state armed group active in the camps and in Myanmar.

10. The Special Rapporteur spoke with numerous Rohingya who – according to their own testimony – had either been kidnapped by ARSA, intimidated by ARSA, or who had family members killed by ARSA. Security concerns are especially pronounced for women and girls. For example, one individual's daughter was kidnapped to enter into a forced marriage with an ARSA member. Parents made clear that they fear for their children and particularly for their daughters' safety and are hesitant to allow them to move freely in the camps.

11. The Special Rapporteur spoke with numerous Rohingya civil society members and human rights defenders who have particular and very serious security concerns. The murder of human rights defender Mohibullah, demonstrates, in the starkest of terms, the threats faced by Rohingya activists. Many other Rohingya civil society actors and human rights defenders continue to receive death threats, including from organized criminal elements they identify as ARSA. Some of these individuals are living in hiding and have fled the camps. Others remain in the camp but are at high risk of violence. As a result of the threats to Rohingya human rights defenders, the Special Rapporteur has learned that a once vibrant Rohingya civil society is now barely functioning.

12. When the Special Rapporteur brought these security concerns to the Bangladesh Government, highlighting the dangers that the Rohingya claimed that ARSA was creating, senior officials were often dismissive of the claim and attributed security issues in the Cox's Bazaar camps to unspecified criminal gangs and miscreants.² These officials insisted that there is no ARSA presence in the refugee camps. Despite this, the Special Rapporteur takes note of recent arrests of high-ranking ARSA leaders in Bangladesh.³

13. Security officials in the camps should work closely with the Rohingya community and thoroughly investigate all complaints attributed to ARSA – and all other criminal activity – and the impact that it is having on the community.

14. At the same time, the Bangladesh Government should work closely with UNHCR to ensure that Rohingya human rights defenders and civil society members under threat receive adequate protection, including through expeditious third-country resettlement. The Special Rapporteur urges that all those identified as having acute protection vulnerabilities, as well as their immediate family members, be resettled as soon as possible. Strong security measures should also be put in place that protect human rights defenders and civil society working in the camps.

¹ For additional information on the Special Rapporteur's mission to Bangladesh, see "Mission to Bangladesh 13–19 December 2021: End of Mission Statement," UN Special Rapporteur on the situation of human rights in Myanmar-Tom Andrews, 19 Dec 2021, <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=28001&LangID=E>.

² See also "UN rapporteur: Rohingya militants kill, abuse refugees in Bangladesh camps," Radio Free Asia, 20 Dec 2021, <https://www.rfa.org/english/news/myanmar/un-rohingya-12202021171519.html>

³ Bangladesh arrests Rohingya cleric over murder of activist, France 24 (AFP), 6 March 2022, <https://www.france24.com/en/live-news/20220306-bangladesh-arrests-rohingya-cleric-over-murder-of-activist>; Bangladesh arrests brother of Rohingya armed group leader, Al Jazeera, 16 Jan 2022, <https://www.aljazeera.com/news/2022/1/16/bangladesh-arrests-brother-of-rohingya-insurgency-leader>.

15. Bangladesh should promote and protect the operations of Rohingya-led civil society, so that they can work together to identify and solve a full range of problems and challenges in the camps. This will help to amplify moderate voices to counteract hard line and armed actors and build confidence as solutions are identified and pursued.

16. The Special Rapporteur was informed that the barbed-wire fence surrounding the camps was constructed to protect Rohingya from criminal activities from the outside. Some of the Rohingya refugees with whom he spoke claimed, however, that the fencing was not only ineffective in achieving this purpose but made residents more vulnerable to dangers such as fires. The Special Rapporteur encourages authorities to examine these concerns with the input of camp residents and that options, such as the construction of additional egress points, be considered.

17. The Special Rapporteur was informed that humanitarian organizations are facing challenges in providing aid, including complex administrative procedures and gaining access to those in need. He urges the government to work with humanitarian organizations and the Rohingya community to identify options to enhance the efficient and effective delivery of humanitarian aid.

18. *Education:* Nearly every Rohingya parent who the Special Rapporteur spoke with cited education shortfalls as their most pressing concern for their children. 52 percent of the estimated 918,841 Rohingya (or 477,797) in Bangladesh are children under the age of-18. The Special Rapporteur takes note that the education needs for the children and youth in camps are tremendous.⁴ In 2021, an estimated 515,042 Rohingya aged 3-24 needed education opportunities. However, the Special Rapporteur notes 2021 funding targets in the Joint Response Plan only aimed to provide education, to 390,923 of them (100 percent of the 3–5 age group, 100 percent of 6–14, 70 percent of 15–18, and 15 percent of 19–24). According to the Inter-Sector Coordination Group (ISCG) Education Sector only 62 percent of the education plan was in fact funded (as of 30 October 2021). Bangladesh needs a significantly stronger level of support from the international community if this gap is going to be overcome.

19. A key source of education in the camps are government-approved Learning Centers, which teach primary children up to the age of 14. The Special Rapporteur is pleased to see the Bangladesh Government's Refugee Relief and Repatriation Commissioner's (RRRC) directive, ordering the reopening of all 3,000 Learning Centers in Cox's Bazar effective 2 March 2022, after being mostly closed due to COVID-19 since March 2020. If fully reopened, the Learning Centers should be able to provide education to 70 percent of primary school aged children. This is a positive step forward for Rohingya children and their families. The education needs of the remaining 30 percent of children needing access to education must also be addressed.

20. While noting the serious challenge in providing universal education in this complex environment, parents expressed concerns that the Learning Center curriculum, the Learning Competency Framework Approach (LCFA), was not rigorous – as it uses neither the Bangladesh nor Myanmar curriculum – and did not result in any formal certificate upon completions of grades. The Special Rapporteur is encouraged that the Bangladesh Government has authorized the implementation of the long-delayed (due to COVID) Myanmar Curriculum Pilot (MCP), which uses the same Myanmar curriculum as Myanmar primary and secondary education facilities. Approximately 400 Rohingya students were receiving an education under the MCP at the time of the Special Rapporteur's mission, with plans to roll it out to 10,000 students. The Special Rapporteur urges that this policy be swiftly and broadly implemented across all Learning Centers in the camps.

21. Alongside the Learning Centers, there are two additional forms of educational facilities critical to trying to meet the needs of Rohingya students: home-based/community-based learning centers (HBLCs/CBLFs) and, wholly Rohingya-run "private schools". HBLCs/CBLFs are also government approved, though are run by humanitarian organizations as alternatives for children who have difficulties attending or cannot attend Learning Centers.

⁴ UNHCR, Bangladesh Operational Update, Jan 2022, https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Bangladesh%20Operational%20Update_January%202022.pdf.

The Rohingya community itself set up private schools to address the deficit of education opportunities, in particular the lack of any educational opportunities beyond primary school education. The Special Rapporteur understands that HBLCs/CBLFs and private schools provide education to an estimated 60,000 Rohingya students, the majority of whom are girls.

22. On 13 December 2021, while the Special Rapporteur was in Bangladesh, the RRRC issued a directive, communicating a series of restrictive measures impacting refugees' access to education, including: (1) ordering home-based/community-based learning centers be closed across camps with immediate effect; (2) abolishing all private learning centers, and (3) limiting the salaries of teachers to a maximum of 10,000 taka (approximately USD \$116) per month. The Special Rapporteur has received information that the Bangladesh Government has begun closing private schools throughout the refugee camps. He has also learned that the government is examining the HBLCs/CBLFs before making a final determination on their continued operations. The Special Rapporteur strongly believes that shutting down these educational facilities, when there is a significant shortfall of freely available educational opportunities for Rohingya children and young people, is counterproductive and would deny the right of education to many child refugees, particularly girls. An estimated 60,000 students will lose education opportunities if the circular is fully implemented, and the Special Rapporteur respectfully urges the Government of Bangladesh to reconsider.

23. A Bangladesh senior official responded to the Special Rapporteur's concerns regarding the education facility closures by stressing that (1) "these [Rohingya] are the people who have never been allowed to go to the schools in Myanmar," (2) there is a lack of qualified teachers in the Rohingya community to provide good education, and (3) there is a potential for radicalization to occur in the unauthorized private schools. The Special Rapporteur is concerned that a senior government official would dismiss concerns about education for Rohingya children because of the horrible conditions that Rohingya families faced in Rakhine State. Reducing teacher salaries – as the 13 December circular mandates – is counterproductive to recruiting better qualified teachers. To address the potential for radicalization, closer engagement with the Rohingya community, the promotion of a vibrant moderate Rohingya civil society, and similar measures would be a more equitable approach than the closure of all private schools.

24. *Livelihoods*: Livelihood opportunities for the Rohingya, including opportunities to work with humanitarian organizations and small-scale market activities, are an avenue for developing skills that enable them to contribute to the economy, support a family, enhance dignity, and provide a productive use of their time.

25. While on mission, the Special Rapporteur witnessed a particularly stark rolling back of livelihood opportunities. He visited what used to be a Rohingya market inside Kutapalong camp before Bangladesh officials destroyed it using heavy equipment just days prior. The destruction of the shops is part of an effort – ongoing since at least October 2021 – to demolish "illegal" shops in all camps.⁵ Standing on top of debris from the newly destroyed shops, a former shop owner told the Special Rapporteur, "I sold fruit, vegetables, biscuits. My shop made my life a little easier ... I had been operating my shop for four years, after three months of arriving in Bangladesh from Myanmar. The Camp in Charge did not tell us why they were going to destroy my shop, only that it would be destroyed." The Bangladesh Government has destroyed thousands of these shops throughout numerous camps.

26. In response to the Special Rapporteur raising this issue, a senior Bangladesh Government official responded, "Livelihood opportunity is not the responsibility of Bangladesh" and that "if we allow unauthorized shops, they bring *yaabaa* (methamphetamine pills) ... these shops are the real centers of *yaabaa*." The Special Rapporteur respectfully asks the Government of Bangladesh to reconsider its position on the issue of markets, and more broadly, encourages the Bangladesh government to expand livelihood opportunities, making options for youth and women a priority. Helping to create opportunities to earn money through legitimate activities, such as operating a shop or working with humanitarian

⁵ Bangladesh authorities bulldoze 1,000 Rohingya shops, AFP, 12 Oct 2021, <https://www.msn.com/en-xl/news/newsworld/bangladesh-authorities-bulldoze-1000-rohingya-shops/ar-AARGqWs>.

organizations, can help to undermine illegitimate activity, including the marketing and use of illicit drugs.

27. *COVID-19 Vaccinations:* The Bangladesh Government has taken considerable efforts to vaccinate the Rohingya population in Cox's Bazar as they had been included in the national COVID-19 vaccination campaign, a step to be commended. As of the end of February 313,720 Rohingya are fully vaccinated. This is 73 percent of the targeted 18 and over population. An additional 65,600 people have received a first dose.

B. Bhasan Char

28. Prior to the Special Rapporteur's mission, UNHCR, on behalf of the UN agencies involved in the Rohingya response, and the Bangladesh Government signed a Memorandum of Understanding (MOU) regarding the United Nation's involvement in protection humanitarian assistance on Bhasan Char. The MOU includes express commitments regarding protections for fundamental rights, including the right to voluntariness, the right to education, health care, and opportunities for livelihood. Regarding freedom of movement, the MOU explains that movement to and from the island will be permitted, with specific modalities to be determined.

29. Almost all Rohingya that the Special Rapporteur spoke with on Bhasan Char highlighted improved security on the island over security in Cox's Bazar. Women refugees expressed relief at no longer fearing attacks while going to use the bathrooms and had little to no fear that their daughters would be attacked.

30. The Government has obviously spent considerable resources in constructing the facilities on Bhasan Char. Structures, including residential housing, appear well constructed and are considerably stronger and more durable than those in Cox's Bazar. Unfortunately, accessibility for persons with disabilities was clearly not factored into the planning and construction process. Accessibility is the least expensive when done at the early stage of a development.

31. While Rohingya had fewer security concerns on the island, those Rohingya the Special Rapporteur spoke with were dismayed at the lack of critical services on Bhasan Char. What made this particularly problematic was the gap between what was promised and what the Rohingya found when they arrived on the island. Many spoke of being promised livelihood opportunities, schools for their children, and access to quality health care. All spoke of their disappointment and frustration with what actually existed.

32. At the time of the Special Rapporteur's mission, schooling was essentially non-existent on the island, with only very limited programming for a limited number of very young children. The Bangladesh Rural Advancement Committee (BRAC) NGO told the Special Rapporteur of plans to open 30 new Learning Centers in 2022. The Special Rapporteur urges that these plans come to fruition quickly. Even if they do, the Special Rapporteur is unaware of education opportunities being planned for children past primary school.

33. The Special Rapporteur toured two medical facilities on the island, one 20-bed hospital run as a joint Bangladesh Government/local NGO operation and one UNHCR-supported hospital, which was just beginning services. Physicians at the government-run hospital explained to the Special Rapporteur that they were capable of handling routine medical cases, however, where specialists or general anaesthesia was required, patients would need to travel by boat to the mainland (to Noakhali). The Special Rapporteur met with refugees with various medical ailments, including a large untreated and undiagnosed goitre, a substantial and obvious eye problem, ambulatory problems, and dermatological issues. All of these individuals reported that they had not been able to have their ailments treated on the island and would need transportation to Noakhali. Some explained that this required payment for services with money they did not possess; thus, their medical conditions remained untreated.

34. The Special Rapporteur was briefed on substantial plans for livelihood programming, including fishing, sewing, skills training, and horticulture. Local NGOs and Government

representatives reported, however, that only very limited and basic opportunities in these areas are currently available. The Special Rapporteur urges that the plans described to him are swiftly brought into fruition.

35. The biggest single concern raised by most who spoke with the Special Rapporteur, was freedom of movement to and from Cox's Bazar. At the time of the Special Rapporteur's visit, he learned that the Bangladesh Navy had provided one round trip to approximately 60 Rohingya to travel to Cox's Bazar, with plans to undertake two trips per month moving forward. The Special Rapporteur arrived near the one-year anniversary of the first relocations to Bhasan Char, meaning for a year there were no movement opportunities.

36. For the principle of freedom of movement to be realized, there must be reliable, regularly scheduled, and free transportation to and from the island that can meet the needs of the Rohingya people. To give one example of the hardships that failing to provide freedom of movement creates, the Special Rapporteur spoke with a woman on Bhasan Char whose husband had remained in Cox's Bazar and became severely ill. She was devastated that she was unable to travel back to the mainland to visit him prior to his death due to the lack of freedom of movement.

37. In response to the Special Rapporteur raising concerns over freedom of movement, a senior Bangladesh official told him, "Freedom of movement is a relative term. Look at the Rohingya's situation in Myanmar." He added, "If we allow freedom of movement, they will escape. They might end up in Dhaka or different countries, or trafficked on a boat, and we want to protect the safety and security of the Rohingya people." The safety and security of the Rohingya on Bhasan Char is not enhanced by denying regular, reliable transportation to and from the island. In fact, just the opposite is true, particularly for those who have, or may develop, medical conditions that cannot be met on the island. The denial of the Rohingya's fundamental right to movement in Rakhine State, Myanmar should not be a basis for the denial of these rights on Bhasan Char. Unless they are in detention, Rohingya refugees cannot "escape."

38. The dichotomy between the realities on Bhasan Char compared to how it is presented to perspective inhabitants raises serious concerns about informed consent and thereby voluntariness in the relocation process.

39. The Special Rapporteur also received reports of coercion or pressure on Rohingya to relocate to Bhasan Char. While in Bangladesh the Special Rapporteur received reports, and spoke directly with an individual, who was part of a group directly threatened by local Bangladesh authorities with destruction of their property if they did not board buses for relocation to Bhasan Char. Those threatened ultimately refused and the situation reportedly deescalated with no one being sent to the island against their will. However, even after departing Bangladesh, the Special Rapporteur continued to receive reports of coercive actions, including of local authorities threatening to confiscate identity cards and relocation to Bhasan Char if certain individuals themselves did not convince family members to relocate. These disturbing developments should be investigated and those who are responsible should be held accountable.

40. When raising instances of potential involuntary transfers, or attempted coercion, senior Bangladesh officials maintained that there was "no coercion." To ensure that there are no future issues of involuntary transfers or lack of informed consent, the Special Rapporteur recommends a process by which an independent stakeholder, such as the UNHCR, monitors the process to enable the Government to ensure the voluntariness of everyone slated for relocation.

41. Above all, the Special Rapporteur maintains his position that further relocations to Bhasan Char should only occur when adequate services, freedom of movement, and voluntariness are established for those already living on the island, as well as ensuring that such services are sufficient to meet the needs of the projected population on the island. Increasing the population on the island, without first addressing the shortcomings noted, will make a difficult situation for many considerably worse.

C. Conclusions on Bangladesh Mission

42. In an exchange with senior officials at the conclusion of his mission, the Special Rapporteur was informed that the government of Bangladesh did not agree with many of his observations. The Special Rapporteur indicated that these observations were based on his own interactions since his arrival in Bangladesh, credible information provided by Rohingya with whom he met, as well as other interlocutors. He observed a pattern to the responses he received: If markets are allowed to provide livelihood opportunities, they will be used to sell drugs; if greater freedom of movement is allowed, the Rohingya will “escape”; if private schools are permitted, they will breed extremists. The Special Rapporteur is concerned that dismissing these issues will not only deny fundamental rights, but is also self-defeating, fostering conditions that are against the interests of Rohingya refugees, the Bangladesh government and host communities. The Special Rapporteur urges that the government re-examine these issues and concerns and that Rohingya refugees be engaged and consulted toward the identification and pursuit of practical solutions that are of benefit to everyone.

43. The cause of this crisis, and the ultimate resolution of this crisis cannot be found in Bangladesh, but in Myanmar. The Special Rapporteur will do everything in his capacity to push for a stronger, more coordinated international response to this crisis, including the imposition of pressure on the Myanmar military and for concrete measures to hold the military junta fully accountable for this crisis, with the ultimate goal of repatriation of the Rohingya to their homelands in a voluntary, safe, sustainable, and dignified manner.

44. The Special Rapporteur is grateful for the cooperation and considerable effort the Government of Bangladesh undertook in providing him with access to camps in Cox’s Bazar and Bhasan Char. The Special Rapporteur would like to reiterate his appreciation to the government and people of Bangladesh whose willingness to open their communities to the Rohingya as they ran from a genocidal attack by the Myanmar military saved untold numbers of lives.
